جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية

بإيتاى البارود

التقديم والتأخير

فى

باب الابتداء وما هو بمنزلته

إعداد

الدكتور

جمال مصطفى ناصف

المدرس بقسم اللغويات

١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م .

محتويات البحث

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٢٩٩
٢	تمهيد : فى بيان المقصود بباب الابتداء وما هو بمنزلته	٣٠١
٣	الفصل الأول : التقديم والتأخير فى باب الابتداء .	٣٠٣-٣١٥
	تمهيد : تعريف المبتدأ والخبر .	٣٠٣
	المبحث الأول : بعض الأحكام المتعلقة بالمبتدأ والخبر	٣٠٦
	المبحث الثانى : حكم المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير .	٣١٣
	المبحث الثالث : أحوال المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير .	٣٠٦
٤	الفصل الثانى : التقديم والتأخير فيما هو بمنزلة الابتداء .	٣٢٥ - ٣٧٩
	المبحث الأول : التقديم والتأخير فى النواسخ الفعلية .	٣٢٨
	المطلب الأول : التقديم والتأخير فى "كان وأخواتها" .	٣٢٩
	المطلب الثانى : التقديم والتأخير فى " كاد وأخواتها " .	٣٣٨
	المطلب الثالث : التقديم والتأخير فى "ظن وأخواتها" .	٣٤٦
	المبحث الثانى : التقديم والتأخير فى النواسخ الحرفية .	٣٥٣
	المطلب الأول : التقديم والتأخير فى المشبهات بليس .	٣٥٤
	المطلب الثانى : التقديم والتأخير فى " إنَّ وأخواتها " .	٣٦٦
	المطلب الثالث : التقديم والتأخير فى " لا " النافية للجنس	٣٧٦
٥	قائمة المصادر والمراجع .	٣٨٠

المقدمة

حمداً لله وصلاة وسلاماً على رُسُل الله .

وبعد ...

فهذا بحث آخر أقدمه حول جزئية أخرى من جزئيات قضية التقـــديم والتأخير فى النظم العربى ، وكنت قد قدمت بحثاً من قبـــل حـــول " التقـــديم والتأخير فى معمولات الفعل " .

وهاهو ذا بحث يدور حول التقديم والتأخير فى باب الابتداء ونواسخه ، جعلته بعنوان :

" التقديم والتأخير فى باب الابتداء وما هو بمنزلته "

وقسمت هذا البحث إلى تمهيد وفصلين .

أما **التمهيد** فأشرت فيه إلى المقصود بباب الابتداء وما هو بمنزلته .

وأما **الفصل الأول** فتناولت فيه مسائل التقديم والتأخـــير فى بـــاب الابتداء ، وجعلته فى تمهيد وثلاثة مباحث :

تناولت فى التمهيد تعريف كل من المبتدأ والخبر .

والمبحث الأول ، ذكرت فيه بعض الأحكام المتعلقة بالمبتدأ والخبر كالعـــامل فيهما ، وحكم الابتداء بالنكرة ، وأنواع الخبر .

والمبحث الثانى ، عالجت فيه حكم المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخـــير مبيناً الخلاف فى ذلك ومرجحاً بالدليل الرأى الذى رأيتـــه راجحاً .

والمبحث الثالث ، تناولت فيه أحوال المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخـــير امتناعاً وجوازاً ووجوباً ، ومواضع كل حالة .

وأما **الفصل الثانى** فتناولت فيه مسائل التقديم والتأخير فيما هـــو بمنزلة الابتداء ، وجعلته فى تمهيد ومبحثين : –

تناولت فى **التمهيد** معنى النواسخ وأنواعها .

والمبحث الأول : – عالجت فيه مسائل التقديم والتأخير فى النواسخ الفعليـــة (كان – كاد – ظنّ) وأخوات كل منها .

وجعلته فى ثلاث مطالب أفردت لكل نوع منها مطلباً بينت فيه أحكـام هذه النواسخ مع معمولاتها من حيث التقديم والتأخير وما لذلك فى العمل مـــن تأثير .

والمبحث الثانى : عالجت فيه مسائل التقديم والتأخير فى النواســـخ الحرفيـــة (الحروف العاملة عمل ليس – " إن " وأخواتها – " لا " النافيـــة للجنـــس) وأفردت لكل منها مطلباً بينت فيه أحكام هذه النواسخ مع معمولاتها من حيـث التقديم والتأخير وما لذلك فى العمل من تأثير .

ثم ذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع .

والله –سبحانه – أسال أن يكون هو الموجه فى بداية العمل والمعـــين فى الأثناء والمقوم فى النهاية .

الدكتور

جمال مصطفى ناصف

تمهيد

المقصود بباب الابتداء ، الجملة الاسمية ذات المبتدأ والخبر الباقيين على أصلهما من الابتداء والخبرية ، أو المبتدأ الرافع لمكتفىً به عن الخبر .

والمقصود بما هو بمنزلة الابتداء باب النواسخ العاملة فيما كان مبتدأ وخبرا فى الأصل ، وإنما كانت النواسخ بمنزلة الابتداء لأنها تشبهه فى مطلق العمل فى المبتدأ والخبر ولم تكن هى من بابه لأنها ناسخة ومزيلة لحكمه ، مع كونها تختلف عنه فى العمل فتارة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، تارة تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وتارة تنصبهما معا ، والابتداء يرفعهما فقط .

ولكل من الابتداء وما هو بمنزلته أحكام من حيث التقديم والتأخير وسأبدأ بالحديث عن أحكام الابتداء ، ثم أعقبه بالحديث عن أحكام ما هو بمنزلته من النواسخ ، وإنما قدمت الحديث عن الابتداء على الحديث عن النواسخ – وإن كان الابتداء عاملا معنويا غير ظاهر فى اللفظ ، والنواسخ عوامل لفظية ظاهرة – لأن الابتداء هو الأصل فى هذا الباب ، وما هو بمنزلته طارئ عليه ، وبيان ذلك أن ما هو بمنزلته نواسخ له مزيلة لحكمه ، والشىء لا يُنْسَخُ ولا يزول حكمه إلا إذا كان موجودا فى الأصل [1] فوجود الابتداء أقدم من وجود نواسخه ، والأقدم فى الوجود أَولَىَ بالتقديم فى الذكر من الطارئ ، ولكل منهما فصل مستقل عن الآخر ويندرج تحت كل فصل عدة مباحث بيانها فيما يلى – إن شاء الله – ومنه العون والتوفيق .

---

(1) النسخ فى اللغة هو الإزالة والمحو ، وهو لا يكون إلا لموجود ، ومنه قوله تعالى : " مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا " (من الآية ١٠٦ من سورة البقرة) .

الفصل الأول

التقديم والتأخير فى باب الابتداء (المبتدأ والخبر)

تمهيد :-

تعريف المبتدأ والخبر،

عرفهما الزمخشرى فى المفصل بقوله : " هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلقٌ .

ثم قال موضحا : " والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى كان وإنَّ وحسبت وأخواتها ؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع ، وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جُرِّدَا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعق بها غير معربة .. " [1] .

والمعنى : أن المبتدأ والخبر إن لم يكونا مجردين من هذه العوامل لتلاعبت بهما العوامل بين رفع ونصب وسلبت منهما الاستقرار على الرفع أو من أحدهما وهذا معنى قوله : " وغصبتهما القرار على الرفع " واشتراط كون التجريد من أجل الإسناد يخرج الأسماء المجردة لغير الإسناد كقولك " زيد " مجردا عن العوامل غير مسند إليه فهو بمنزلة صوت تنطق به لا يستحق الإعراب .

وهذا التعريف الذى ذكره الزمخشرى عام لا يحدد كلا من المبتدأ والخبر بخصائصه ، فلا بد من تعريف كل واحد منهما على حِدَةٍ :

فأما المبتدأ فهو : اسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مُخْبَرٌ عنه ، أو وَصْفٌ رافعٌ لمكتفىً به .

---

(1) المفصل ص ٢٣ ، ٢٤ ، وينظر شرح المفصل ١ / ٨٣ .

شرح التعريف :

فالاسم : المقصود به الاسم الصريح نحو : " الله ربنا " و" محمد نبينا " .

والذى بمنزلته : الاسم المؤول بالصريح وهو المصدر المنسبك من الفعل والحرف المصدرى نحو : وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ [1] ونحو : " مَا تَفْعَلُ حَسَنٌ " والتأويل : صيامكم خير لكم ، وفِعْلُك حسن .

والمجرد عن العوامل اللفظية : أى الخالى من النواسخ الفعلية والحرفية وحروف الجر الأصلية ، والذى بمنزلة المجرد نحو : "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ" [2] .

ونحو : " بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ " " فخالق " فى الآية و " حسبُك " فى المثال كل منهما مبتدأ وإن كان مقترنا بحرف جر - إلا أنه " صلة " أى زائد فلا تأثير له فى المحل فهو بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية .

والوصف الرافع لمكتفًى به المقصود به اسم الفاعل واسم المفعول الرافعان لاسم يُكْتَفَى به عن الخبر [3] نحو : أقائِمٌ هذان ، وأَمَفْهُومٌ الدرسان ، فقائم اسم فاعل مبتدأ ، وهذان فاعل سد مسد الخبر وأغنى عنه .

ومفهوم : اسم مفعول مبتدأ ، والدرسان : نائب فاعل سد مسد الخبر وأغنى عنه .

وأما الخبر فهو الجزء الذى حصلت به الفائدة مع المبتدأ غيرِ الوصف الرافعِ لمكتفىً به .

---

(1) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(2) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(3) أوشح المسالك ١ / ١٨٧ - ١٨٨ بتصرف .

فيخرج به فاعل الفعل فهو وإن حصلت به الفائدة إلا أنه ليس مع مبتدأ ، ويخرج أيضا مرفوع الوصف المكتفى به ، فهو ليس خبرا وإنما هو فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر وأغنى عنه [1] .

وقد قال ابن مالك فى الألفية :

مُبتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
وَأوَّلُ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِى فَاعِلٌ أعْنَى فِى : " أسَارِ ذَانِ " [2]

ثم قال فى تعريف الخبر : –

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَة كاللَّهُ بَرٌّ ، وَالأيَادِى شَاهِدَة [3]

---

(1) أوضح المسالك ١ / ١٨٨ .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ١٨٨ .

(3) السابق ١ / ٢٠١ .

المبحث الأول

بعض الأحكام المتعلقة بالمبتدأ والخبر

أولا : العامل فى المبتدأ والخبر .

اختلف النحويون فى عامل الرفع فى المبتدأ والخبر : –

فمذهب الكوفيين أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ : فهما يترافعان ؛ وذلك لأن المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ فلما اقتضى كل واحد منهما صاحبه عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه ، قالوا : ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملا ومعمولا فى حال واحدة ، ونَظَّرُوا لذلك بعمل اسم الشرط فى الفعل وعمل الفعل فيه فى نحو قوله تعالى : " أَيًّامَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى " [1] فنصب " أيًّا " بـ (تدعوا) ، وجزم (تدعوا) بأىَ ، وقوله تعالى : " أَيْنَماَ تَكُونُوا يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ " [2] فأينما منصوب بـ (تكونوا) خبرا له ، و (تكونوا) مجزوم بأينما .

ومذهب البصريين أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، واختلفوا فى رافع الخبر ، فذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالابتداء وحده ، وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالمبتدأ وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا [3] .

ومذهب الكوفيين باطل من وجهين :

أحدهما : أنَّ كَوْنَ كلٍّ منهما عاملا فى الآخر يؤدى إلى محال ، وذلك لأن العامل حقه أن يكون قبل المعمول ، وكل منهما عامل فى الآخر فوجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أَوَّلَ وآخِراً فى حال واحدةٍ [4] وهذا محال .

---

(1) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(2) من الآية ٧٨ من سورة النساء .
(3) الإنصاف ١ / ٤٤ ، وابن عقيل ١ / ٢٠١ .
(4) شرح المفصل ١ / ٨٤ ، والإنصاف ١ / ٤٨ بتصرف .

الآخر : أن العوامل اللفظية يجوز أن تدخل عليهما نحو : كـــان زيـــد أخاك : وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملا فى الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره ، لأن العامل لا يدخل على العامل [1] .

وأما ما استشهدوا به للتنظير لما ذهبوا إليه ، فلا حجة لهم فيه من عدة وجوه :

أحدها : أنه لا يُسَلَّمُ لهم أن الجزم فى الفعل بـــ (أيًا) أو (أيْنَمَا) .

وإنما هو بتقدير حرف شرط هو " إنْ " وقد نـــابت عنـــهما (أيـــا) و (أينما) لفظا .

الثانى : أنه لو سُلِّم لهم أن الجزم بـــ (أيا) و (أينما) ، فإنما جاز ذلك لاختلاف عملهما فأيا وأينما عملا الجزم ، والفعل عمل النصب ، بخلاف ذلـك فى المبتدأ والخبر فالعمل مُتَّحِدٌ وهو الرفع [2] .

الثالث : أنه إنما عمل كل واحد منهما فى الآخر فى نحو (أَيًّامَا تَدْعُـوا) و (أيْنَمَا تَكُونُوا) لأن كل واحد منهما عامل مختص ، فاستحق أن يعمل وأمـــا المبتدأ والخبر فباقيان على اسميتهما ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، لأنها غـــير مختصة [3] .

والراجح أن العامل فى المبتدأ والخبر معا هو الابتداء ولا يصلح المبتـــدأ أن يكون عاملا فى الخبر ، لأن المبتدأ اسم ، والأسماء لا تعمل ومن ثم ضعـــف رأى من جعل المبتدأ عاملا فى الخبر سواء أكان وحده أم مع الابتـــداء ، قـــال الأنبارى فى الإنصاف :

---

(1) السابقان أنفسهما .

(2) السابقان أنفسهما .

(3) الإنصاف ١ / ٤٨ .

" والتحقيق فيه عندى أن يقال إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه .. فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخِّنُ الماء بواسطة القِدْر والحَطَب ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا الابتداء هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا أنه عامل معه ، لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل " [1] .

ثانيا : هل يجوز الابتداء بالنكرة ؟

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة ، والخبر نكرة ، لأن الغرض من الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، فإذا قلت : رجل قائم ، أو رجل عالم ، لم يكن هذا الكلام مفيدا للمخاطب ما ليس عنده ؛ لأنه لا يستنكر أن يوجد رجل قائم أو عالم فى الوجود ، فإذا اجتمع لديك معرفة ونكرة ، فحق المعرفة أن تكون هى المبتدأ ، وأن يكون الخبر هو النكرة ، لأنك إذا ابتدأت كلامك باسم يعرفه المخاطب كزيد مثلا فإنه ينتظر منك حكما لا يعرفه على ذلك الاسم المعروف فإذا قلت : " قائم " ، بعد قولك " زيد " تكون قد أفدته شيئا لم يكن عنده إلا أنه قد يجىء فى الكلام ما يجيز الابتداء بالنكرة ، وذلك لا يكون إلا بمسوغات وذلك فى مواضع مخصوصة حصلت فيها الفائدة ، ومن تلك المواضع :

الموضع الأول : إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، وتقدم على المبتدأ النكرة نحو : تَحْتَ رأْسِى وسَادَةٌ ، وعند زيد نَمِرَةٌ ، ولِى مَالٌ ، وإنما جاز كون المبتدأ نكرة – ههنا – لأنك قدمت الخبر ، وفيه معرفة فتكون صدَّرْتَ كلامك بمعرفة هى المتحدث عنها فى المعنى ، وإن كان المبتدأ هو المتحدث عنه

---

(1) الإنصاف ١ / ٤٦ ، ٤٧ بتصرف .

فى اللفظ ، فمعنى قولك : تحت رأسى وسَادة : أنا متوسد وســـادة ، ومعـــنى قولك : عند زيد نمرة ، زيد مالك نمرة ، ومعنى قولك : لى مال : أنا ذو مـــال ، ولهذا يُشْتَرَطُ فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا مفيدين فلو قلت : تحت رَأْسٍ وسادةٌ ، وعند رجلٍ نمرةٌ ، ولرجلٍ مالٌ ، لم يكن كلاما مفيدا .

الموضع الثانى : أن تكون النكرة معتمدة على استفهام أو نفى نحـــو أرجل عندك أم امرأة ؟ وهل فتى فيكم ؟وما أحد خير منك ،وما خِلّ لنا .. ، [1] وإنما جاز ذلك – ههنا – لأن الكلام حينئذ يكون غير موجب فتتضمن النكـرة معنى العموم فتفيد ، ولذلك جاز الابتداء بها .

الموضع الثالث : أن تكون النكرة مخصصـــة بوصـــف أو إضافـــة ، فالأول نحو : قوله تعالى : " وَ لَعَبْدٌ مَؤْمنٌ خَيْرٌ مِنْ مشْرِكٍ " [2] وَرجـــلٌ مـــن الكرام عندنا " و " قَوْلٌ مَعْروفٌ ومَغْفِرةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ " [3] والإضافة نحـــو : عملُ بِرٍّ يزَينُ المَرْءَ .

فلما خصصت النكرة بوصف أو إضافة قربت بهذا التخصيـــص مـــن المعرفة فحصل بالإخبار عنها فائدة فجاز الابتداء بها ؛ لأن المقصـــود فى بـــاب الابتداء الفائدة [4] .

الموضع الرابع : أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها رفعا أو نصبـــا فمثال الأول : " ضَرْبٌ زَيْدٌ حَسَنٌ " فزيد مرفوع بضَرْب . وضَـــرْبٌ منـــون مبتدأ ، وحَسَنٌ خبر المبتدأ .

---

(1) ينظر شرح المفصل ١ / ٨٥ – ٨٦ ابن عقيل ١ / ٢١٦ .

(2) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(3) من الآية ٢٦٣ من سورة البقرة .

(4) شرح المفصل ١ / ٨٦ بتصرف .

ومثال الثانى : " رَغْبَةٌ فى الخير خير " فالجار والمجرور فى محـــل نصـــب مفعول المصدر (رغبة) وغير ذلك من المواضع كثير يضيق المقام عن حصرهـــا [1] . وقد قال ابن مالك فى ألفيته : –

وَلاَيَجُوزُ الابْتدَا بِالنكِـــــرَهْ مَا لَـــمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَصِرَهْ
وَهَلْ فَتىً فِيكمُ ؟ فَمَا خِلٌ لَنَا ، ورَجُلٌ مِـــــنَ الْكِرَام عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِى الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلْ بِرٌ يَزِينُ ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ [2]

ويقصد ابن مالك بقوله (وَلْيُقَسْ ما لم يُقَلْ) أن ما لم يذكـــره مـــن مسوغات الابتداء بالنكرة يقاس على ما ذكره ، والقياس هو الفائدة .

ثالثا : الخبر نوعان :

يأتى الخبر على نوعين : مفرد وجملة ، فالمفرد نحو : زيد منطلق ، عمرو أخوك ، ويكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو منزلا منزلته ، فما كان الخبر هـــو المبتدأ فى المعنى نحو قولك : محمد نبينا ، فمحمد هو النبى – صلـــى الله عليـــه وسلم – والنبى هو محمد صلى الله عليه وسلم .

وما كان الخبر مُنَزَّلاً منزلة ما هو المبتدأ فى المعنى : نحو قوله ســـبحانه : " وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهاتُهَمْ " [3] أى هن كأمهاتهم فى حرمة التزويج ، ولَسْنَ أمهاتِـــهم حقيقةَ .

---

(1) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢١٩ – ٢٢٦ .
(2) السابق ١ / ٢١٥ ، ٢١٦ .
(3) من الآية ٦ من سورة الأحزاب .

وإذا كان الخبر المفرد مشتقا تحمل ضميرا وعمل فيه الرفع ، نحو : زيد ضارب ، وعمرو مضروب ، وخالد حَسَنٌ ، ومحمد خير منك ، ففى كل واحد من هذه الأخبار المشتقة ضمير مرفوع به ، وذلك لأنها عاملة عمل الفعل .

وإذا لم يكن الخبر المفرد مشتقا بأن كان اسما جامدا محضا فلا يتحمل ضميرا ؛ لأنه لا يعمل عمل الفعل نحو : زيد أخوك وعمرو غلامك [1] .

وأما الخبر الجملة ، فنحو زيد يقوم ، و " الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ " [2] .

والجملة الواقعة خبرا إما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى أولا تكون كذلك .

فإن لم تكن هى المبتدأ فى المعنى ، فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ والرابط واحد من أربعة أشياء :

الأول : ضمير يعود إلى المبتدأ نحو : محمد يقوم ، ففى يقوم ضمير مستتر يعود إلى محمد ونحو : زيد أبوه قائم ، فالهاء فى " أبوه " تعود إلى زيد .

الثانى : الإشارة إلى المبتدأ نحو قوله تعالى : " وَلِبَاسُ التَّقْوىَ ذَلِكَ خَيْرٌ " [3] فى قراءة من قرأ (لِبَاسُ) بالرفع .

الثالث : تكرار المبتدأ بلفظة كقوله تعالى : " الْحَاقَّةُ مَا الْحاقَّةُ " و " الْقَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ " [4] .

---

(1) شرح المفصل ١ / ٨٧ ، ٨٨ ، وابن عقيل ١ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(2) الآيتان ١ – ٢ من سورة الحاقة .

(3) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف وقد قرئت الآية بنصب " لباس " عطفا على " لباسا " و " وريشا " فى قوله سبحانه : " يا بَنِى آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِى سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً ، وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ " ولا شاهد لما نحن فيه على هذه القراءة ، وأما قراءة الرفع فإما على الابتداء ، وذلك مبتدأ ثان و " خير " خبرا المبتدأ الثانى وجملة " ذلك خير " خبر المبتدأ الأول (لباس) وهذا محل الشاهد وإما أن يكون ذلك بدلا من " لباس التقوى " ، أو نعتا له ، ويكون " خير " خبرا عن المبتدأ " لباس " ولا شاهد على الوجهين الأخيرين لما نحن فيه من الربط بالإشارة إلى المبتدأ .

(4) الآيتان ١ – ٢ من سورة القارعة .

الرابع : عموم الخبر حتى يدخل تحته المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرجل .

وإن كانت جملة الخبر هى المبتدأ فى المعنى لم تحتج إلى رابط اكتفاء باتحاد المعنى نحو : نطقى : الله حسبى ، فنطق مبتدأ أول ، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان وحسبى خبر المبتدأ الثانى ، وجملة (الله حسبى) خبر المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرابط ، لأن : " الله حسبى " هو معنى " نطقى " ومثل ذلك : " قولى لا إله إلا الله " وقد قال ابن مالك ملخصا هذا كله فى الألفية :

وَمُفْرَدًا يَأْتِى وَيَأْتِى جُمْلَةْ ... حَاوِيَةً مِعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا ، كَنُطْقِى اللَّهُ حَسْبِى وَكَفَى

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِن ... يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ [1]

وأما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فإما أن نعتبره من قبيل الخبر المفرد أو من قبل الخبر الجملة ، والذى يحدد ذلك متعلَّقُهُمَا المحذوف وجوبا ، نحو : زيد عندك ، وزيد فى الدار فإذا قدرنا المتعلق اسما : " كائنا " كان من قبيل الخبر المفرد ، وإذا قدرناه فعلا " استقرَّ " كان من قبيل الخبر الجملة وذهب بعضهم إلى أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا فهو قسم ثالث قائم برأسه يسمى شِبْهَ الجملة . فليس هو من قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة والصواب خلاف هذا ، لأنه حينئذ يكون متعلقا بمحذوف اسما كان أو فعلا ، وقد قال ابن مالك فى الألفية :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ ... نَاوِينَ مَعْنَى " كَائِنٍ " أَو " اسْتَقَرّ " [2]

---

(1) ابن عقيل ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٥ .

(2) السابق ١ / ٢٠٩ .

المبحث الثانى

حكم المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير

اختلف العلماء فى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه على مذهبين : –

الأول : مذهب البصريين ، أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان الخبر أو جملة فمثال المفرد قولك : قَائِمٌ زيدٌ ، وذَاهبٌ عَمْروٌ ، فقائم ، وذاهب كل منهما خبر مفرد تقدم على المبتدأ " زيد " وعمرو " ومثال الخبر المتقدم على المبتدأ وهو جملة : " أَبُوهُ قائمٌ زيدٌ ، وأخوه ذاهبٌ عمرو " فكل من الجملتين " أبوه قائمٌ " و " أخوه ذاهب " قد وقع خبرا وتقدم على المبتدأ (زيد ، وعمرو) وأصل الكلام : " زيد أبوه قائم " و " عمرو أخوه ذاهب " .

الثانى : مذهب الكوفيين : أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة ، وإنما قالوا ذلك ، لأنه يؤدى إلى تقديم الضمير على مفسره ، فإذا قلت : " قائم زيد " كان فى قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر عند التثنية والجمع فتقول : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، وكذلك لو قلنا : أبوه قائم زيد ، كانت الهاء فى " أبوه " ضمير زيد ، وهو مقدم عليه ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم التأخير عن ظاهره .. [1] .

والصواب هو المذهب الأول وهو جواز تقديم خبر المبتدأ عليه وذلك لكثرة استعماله فى كلام العرب قالوا : مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤَك ، وتَمِيمِىٌّ أَنَا " فمن يشنؤك مبتدأ ومشنوء خبر مقدم ، وكذلك تميمى خبر مقدم وأنا مبتدأ مؤخر .

ومما جاء من ذلك فى أشعارهم قول الشاعر : –

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [2]

---

(1) الإنصاف ١ / ٦٥ ، شرح المفصل ١ / ٩٢ بتصرف .

(2) البيت من الطويل وهو منسوب إلى الفرزدق وقيل : لم يعرف قائله ، وهو واضح فهو يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء فى المحبة والعطف فعُلِمَ من ذلك أن قوله " بنونا " خبر مقدم وقوله : " بنو أبنائنا " مبتدأ مؤخر (ينظر البيت فى الإنصاف ١ / ٦٦ ، وشرح الفصل ١ / ٩٩ ، والمغنى ٢ / ٤٠٢) .

والتقدير : (بنو أبنائنا بنونا)

" فبنونا " خبر مقدم و " بنو أبنائنا " مبتدأ مؤخر .

ومثله قول الآخر : –

فَتىً مَا ابَنُ الأَغَرِّ إذَا شَتَوْنَا وَحُبَّ الزَّادُ فِى شَهْرَىْ قُمَاحِ [1]

والتقدير : ابن الأغر فتى ما إذا شتونا ، ففتى خبر مقدم ، و ابن الأغـــر مبتدأ مؤخر .

وقد ورد تقدم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فى الشعر أيضا .

وهذا يدل على جواز تقدم الخبر ، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يصـــح أن يقع العامل ، فمن ذلك قول الشاعر وهو الشماخ بن ضرار الغطفانى :

كِلاَ يَوْمَىْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُـــونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ [2]

فوصل أروى : مبتدأ ، وظنون خبره ، وقوله : (كلا يومى طوالـــة) ظرف يتعلق بالخبر " ظَنُون " وقد تقدم متعلق الخبر على المبتدأ فلو لم يكن تقديم الخبر جائزا لما جاز تقديم معموله ، إذ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل [3] .

---

(1) البيت من الوافر وهو لمالك بن خالد الهذلى ومعنى :فتى ما : فتى أى فتى وشهرا قماح : كـلنون الأول ، وكانون الثانى ، وسموهما كذلك لأنهما يكره فيهما شرب الماء ،يقال : قمح البعير إذا رفع رأســـه عنـــد الحوض وامتنع من الشرب .

(ينظر البيت فى الإنصاف ١ / ٦٦ ، ولسان العرب ٢ / ٤٧٤ ، ٥٦٦ ، ٥٨٦ ، وشرح أشعار الهذليـين ١ / ٤٥١) .

(2) البيت من الوافر ، وهو للشماخ بن ضرار فى ديوانه ص ٣١٩ ، ومن شواهد الإنصـــاف ١ / ٦٧ ، والمحتسب ١ / ٣٢١ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠١ .

والشاهد فيه قوله : " كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون " .

حيث تقدم معمول الخبر (كلا يومى طوالة) على المبتدأ وهذا مؤذن بجواز تقدم الخبر .

(3) الإنصاف ١ / ٦٧ .

وأما احتجاج الكوفيين بأن تقديم الخبر على المبتدأ يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فمردود بأن الخبر وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أنه متأخر فى التقدير : وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتداد بهذا التقديم فى منع الإضمار قبل الإظهار ؛ لأنه إنما يمتنع الإضمار قبل الإظهار إذا تقدم الضمير لفظا ومعنى نحو : ضرب غلامُه زيدا ، فإن الضمير فى " غلامه " يعود إلى المفعول المؤخر لفظا ورتبة فهذا هو الممتنع ، وأما إذا تقدم الضمير لفظا والنية به التأخير فلا بأس به نحو : ضرب غلامَه زيدٌ ، فإن " غلامَه " مفعول ورتبته أن يكون متأخرا و "زيد" فاعل ورتبته أن يكون متقدما ، والضمير فى " غلامه " يعود إلى " زيد " الفاعل وهو وإن كان متأخرا " لفظا إلا أنه متقدم فى الرتبة ، والضمير متأخر فى النية والرتبة ، وإن كان متقدما على الظاهر فى اللفظ [1] .

والله أعلم .

---

(1) الإنصاف ١ / ٦٨ ، وشرح المفصل ١ / ٩٢ بتصرف .

المبحث الثالث

أحوال المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير

الأصل فى ترتيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ؛ وذلك لأن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى ، فاستحق التأخير كالوصف ، ولكنه قد يعرض فى الكلام ما يوجب خلاف الأصل أو يجيزه ، ومن ثم كان للمبتدأ مع الخبر من حيث القديم والتأخير ثلاث حالات ؛ لأنهما إما أن يأتيا على أصل الترتيب وجوبا فيقدم المبتدأ ويؤخر الخبر ، أو يأتيا على خلاف الأصل وجوبا فيؤخر المبتدأ ويقدم الخبر ، وإما أن يكون الأمر فيهما بالخيار إن شئنا قدمنا المبتدأ وإن شئنا قدمنا الخبر ، ولكل حالة من الحالات الثلاث مواضع نبينها – إن شاء الله تعالى –

الحالة الأولى : مواضع وجوب تقديم المبتدأ وتاخير الخبر.

يجب أن يكون المبتدأ والخبر على ترتيبهما الأصلى فيقدم المبتدأ ويؤخر الخبر فى عدة مواضع : –

الموضع الأول : - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة للابتداء ولا توجد فى الكلام قرينة تبين المبتدأ من الخبر ، نحو : زيد أخوك ، ونحو : أفضل من زيد أفضل من عمرو ، فلا يجوز تقديم الخبر فى مثل ذلك ، لأننا لو قدمنا فقلنا : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد ، لالتبس الخبر بالمبتدأ ولظن السامع أن المقدم هو المبتدأ ، ونحن نريد أن يكون خبرا .

فإن لم يحدث لبس بأن كان فى الكلام قرينة معنوية تبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر فيقال أبو حنيفة أبو يوسف ؛ لأنه معلوم أنه خبر ؛ إذ المراد

تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفةَ فى الفقه ، لأن أبا حنيفة هـــو الإمـــام الأعلـــم ، والمعروف أن المشبه به فى مثل هذا يكون هو الخبر تقدم أو تأخر [1] ومن ذلـــك قول الشاعر :

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنا ، وَبَنَاتُنَـــا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ [2]

فبنونا خبر مقدم ، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر ، والقرينة بينت المبتدأ مـــن الخبر ، وهذه القرينة هى التشبيه ؛ إذ المقصود تشبيه أبناء الأبنـــاء بالأبنـــاء ، والخبر فى مثل هذا هو المشبه به .

الموضع الثانى : ـ أن يكون الخبر فِعْلا رافعا لضمير المبتدأ مســـتترا ، نحو : زيد قام ، فقام وفاعله المستتر خبر عن المبتدأ (زيد) لا يجوز أن يقال قـام زيد على أن يكون " زيد " مبتدأ مؤخرا ، وجملة قام ، خبرا مقدما وذلك لأنـــه حينئذ يلتبس بالفاعل .

أما إذا كان الفعل رافعا لاسم ظاهر أو ضمير بارز فإنه يجوز تقديم الخبر فنحو " زيد قام ابوه " ، ونحو : " الزيدان قاما ، والزيدون قاموا " يجوز فيـــه : قام ابوه زيد " ، قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون [3] ، " فزيـــــد ، والزيـــدان ، والزيدون " مبتدآت متأخرة جوازا ، والجُمَلُ قبلها أخبار متقدمة .

الموضع الثالث : ـ أن يكون الخبر محصورا بإلا ، أو بإنما ، نحو : مـــا زيد إلا قائمٌ ، ونحو : إنما زيدٌ قائمٌ ، فلا يجوز تقديم قـــائم علـــى زيـــد حـــتى لا ينعكس الحصر فلا يقال :

---

(1) شرح الكافية ١ / ٩٧ و أوضح المسالك ١ / ٢٠٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٢ .

(2) سبق ذكر هذا البيت ونسبته والشاهد فيه فى الخلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز تقديم الخبر .

(3) بعضهم يجعل الاسم المتأخر فى المثالين الأخيرين فاعلا للفعل المتقدم ويجعل الألف والواو اللذيـــن فى الفعلـــين حرفين دَالَّيْنِ على التثنية والجمع لا محل لهما من الإعراب ، وبعضهم يجعل هذا الاسم بدلا من الضمـــير البـــارز (الألف ، والواو الواقعين فاعلين) . (التصريح ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦) .

ما قائم إلا زيد ، ولا : إنما قائم زيد ؛ لأن المقصود بالحصر الخبر ، والمحصور بإلاَّلابُدَّ أن يكون بعدها ، والمحصور بإنما لابد أن يكون هو المؤخر ، وكذلك لا يجوز تقديم الخبر مع إلا فلا يقال : ما إلا قائمٌ زيد ، وقد جاء فى الشعر شذوذا ، قال الشاعر : —

فَيَارَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلَ [1]

والأصل : هل النصر إلا بك ، وهل المُعَوَّلُ إلا عليك ، فقدم الخبر مع إلا شذوذا .

الموضع الرابع : - أن يكون للمبتدأ الصدارة فى الكلام كأسماء الاستفهام والشرط والاسم الموصول نحو : مَنْ قَامَ ؟ وما جاء بك ، وأَيُّهُمْ قام قمت ، ومَنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ والذى يأتينى فله جائزة ، وإنما كان للاستفهام والشرط حق التصدر ؛ لأنهما مما يغير معنى الكلام ، فإذا لم يُصَدَّرْ بهما الكلام فإن السامع يحمل الكلام على أصله من عدم التغيير فإذا جئنا بعد هذا الكلام بما يغير معنى الكلام لم يَدْرِ السامع أهو راجع إلى ما قبله بالتغير أو مغير لم سيجئ بعده من الكلام فيتشوش ذهنه لذلك [2] . وإنما كان للاسم الموصول حق التصدر لأنه يشبه اسم الشرط فى كونه عاما وكون الفعل بعده مستقبلا ، وكونه فيه معنى السبب [3] .

([1]) البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدى وهو أحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية .

والشاهد : إلا بك النصر ، وإلا عليك المعول – بتقديم الخبر مع إلا وهو شاذ – أما إذا كان الخبر فى الشطر الأول هو قوله يُرْتَجَى فلا شاهد فى الجملة الأولى على ما نحن بصدده .

(ينظر البيت فى سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٩ ، والتصريح ١ / ١٧٣ ، وهمع الهوامع ١ / ١٠٢ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٦) .

([2]) شرح الكافية ١ / ٩٧ .

([3]) أوضح المسالك ١ / ٢١١ .

الموضع الخامس : - أن يكون المبتدأ مضافا إلى ما له حق التصـــدر ، نحو : غُلامُ مَنْ قَامَ ؟ ، و غُلاَمُ مَنْ يَقُمْ أَكْرمه ، لأن الاستفهام والشرط يســوى إلى المضاف فيكتسب حق التصدر من المضاف إليه ، وإلا لم يجز تقدمه على ما له حق التصدر [1] .

الموضع السادس : أن يكون المبتدأ مقترنا بلام الابتداء ، نحو : لَزَيْــدٌ قَائِمٌ ، فلا يجوز تقديم الخبر على اللام فيقال قائم لزيد ، لأن لام الابتداء لها حق التصدر ، وقد جاء تقديم الخبر على المبتدأ المقترن بلام الابتداء فى الشعر شذوذا ، من ذلك قول الشاعر : -

خَالِى لأَنْتَ ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ [2]

وقد قال ابن مالك ملخصا هذه المواضع : -

وَالأَصْلُ فِى الأَخْبَار أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقَدُّمَ إِذْ لاَضَـــــــرَرَا
فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ عُرْفاً وَنُكْراً عـاَدِ مَـــــــــى بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِـــــــرَا
أَوَ كَانَ مُسْنَداً لِذِى لاَمِ ابْتِدَا أَوَ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِى مُنْجِدَا [3]

ولم يذكر الموضع الذى يكون فيه المبتدأ مضافا إلى ما له صدر الكـــلام ولكنه داخل تحت عموم قوله (أولازِم الصدر) فإنا عرفنا أن المضاف إلى مالــه الصدر يكتسب من المضاف إليه حق التصدر .

---

(1) شرح الكافية ١ / ٩٧ .

(2) البيت من الكامل ولم يعرف قائله ، ويروى " عويف " مكان " جرير " .
والشاهد : (خالى لأنت) حيث قدم الخبر على المبتدأ المقترن بلام الابتداء وهــو شــاذ (ســر صناعــة الإعراب ١ / ٣٧٨ ، والتصريح ١ / ١٧٤ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٣٢٣) .

(3) شرح ابن عقيل ١ / ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .

الحالة الثانية : - مواضع وجوب تقديم الخبر وتاخير المبتدأ

يجب أن يخالف الترتيب الأصلى فى الجملة الاسمية فيقدم الخبر ويؤخر المبتدأ فى عدة مواضع : -

الموضع الأول : - أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عندك رجلٌ ، وفى الدار امرأةٌ ، فيجب تقديم الخبر هنا ويمتنع تقديم المبتدأ فلا يقال : " رجل عندك " ، ولا " امرأة فى الدار " .

وإنما وجب - ههنا - أن يكون الخبر مقدما لوجهين : -

أحدهما : أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها ، وقد عرفنا أن الجمل نكرات فهى بعد النكرة صفة والظرف والجار والمجرور جملة لأنهما يتعلقان باستقر ، فإذا أخرناهما عن المبتدأ النكرة فقلنا : رجل عندك ، وامرأة فى الدار ، لتوهم السامع أن ما بعد النكرة صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس [1] .

الوجه الثانى : أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة فى المُوجَب ، فلما قبح ذلك عندهم فى اللفظ أخروا المبتدأ النكرة ، وقدموا الخبر ، وإنما كان تأخير المبتدأ أحسن من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر ، والخبر يكون نكرة ، فيصلح اللفظ من حيث وقوع المبتدأ النكرة فى مكان لا تستقبح فيه النكرة وهو مكان الخبر وإن كنا قد علمنا أنه هو المبتدأ مع تأخره [2] .

---

(1) شرح المفصل ١ / ٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ .

(2) شرح المفصل ١ / ٨٦ - ٨٧ بتصرف .

هذا إذا لم يكن للنكرة مسوغ ، فإن كان للنكرة مسوغ من المسوغات التى ذكرناها من قبل ، جاز التقديم والتأخير نحو : رجل ظريف عندى ، وعندى رجل ظريف [1] .

ويَرِدُ إشكال فى نحو قوله تعالى : " سَلاَمٌ عَلَيكَ [2] " و " وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ " [3] فإن المبتدأ تقدم وإن كان نكرة ، والخبر جار ومجرور وهو فى أفصح كلام فكيف ذلك ؟ !

والجواب أن قوله تعالى : " سَلاَمٌ عَلَيكَ " و " وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ " ، وأشباههما دعاء ومعناه ظاهر ولا يحدث فيه لبس بين الصفة والخبر فإذا قلت : سلام عليك ، أو ويلٌ لك بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا منزلا منزلة الفعل فقولك سلاما عليك وويلا لك بالنصب بمنزلة : سلام الله عليك وعذَّبك الله ، فلما كان المعنى فيه قريبا من معنى الفعل لم يغير عن حاله ، لأن مرتبة الفعل التقديم وكذلك ما هو بمنزلته [4] .

الموضع الثانى : - أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود إلى شئ فى الخبر نحو : " فى الدار صاحِبُهاَ " ، فصاحبها : مبتدأ مؤخر وفيه ضمير يعود إلى الدار وهو جزء من الخبر ، فلا يجوز تأخير الخبر فيقال " صاحبها فى الدار " لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

ومثل ذلك قولهم " عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَبَداً " .

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ .

(2) من الآية ٤٧ من سورة مريم .

(3) الآية رقم ١ من سورة المطففين .

(4) شرح المفصل ١ / ٩٣ .

فعلى التمرة : خبر مقدم ، " و " مثلُها " مبتدأ مؤخر وفيه ضمير يعـود إلى التمرة ، وقول الشاعر :

أَهَابُكَ إِجْلَالاً وَمَايِكَ قُدرَةٌ عَلَىَّ وَلكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا [1]

الشاهد : " ملء عين حبيبها " حيث تقدم الخبر وجوبا ، لأن فى المبتـدأ ضميرا يعود إلى جزء من الخبر (عين) المضاف إليه .

ومن ذلك قول الله عز وجل : " أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا " [2] .

فعلى قلوب : خبر مقدم وجوبا ، وأقفالها مبتدأ مؤخر وجوبا لئلا يعـود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

الموضع الثالث : أن يكون للخبر التصدر فى الكلام ، نحو : أَيْنَ زَيْدٌ ، فزيد مبتدأ مؤخر ، وأين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره فيقال : " زيد أيـن " لأن الاستفهام له حق التصدر [3] .

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مضافا إلى ما له حق التصدر ، نحـو : صَبِيحَةَ أىَّ يَوْمٍ سَفَرُك [4] وقد سبق أن عرفنا أن المضاف إلى ما لـه الصـدر يكتسب حق التصدر من المضاف إليه .

الموضع الخامس : أن يكون المبتدأ محصورا بإلا أو بإنما نحو : مـا فى الدار إلا زيدٌ ، وإنما فى الدار محمد ، وما لنا إلا اتباعُ أحمدَ .

---

(1) البيت من الطويل وهو منسوب لعروة بن حزام فى خزانة الأدب ٣ / ٢١٢ ، ٢١٨ وهو فى ديـوان صـ ٤٩ . وأهابك : أخافك ، إجلالا : إعظاما لقدْرِك خوفا من نفوذك أو سلطانك ،والشاهد واضـح ، (انظر أوضح المسالك ١ / ٢١٥ ، وابن عقيل ١ / ٢٤) .

(2) من الآية ٢٤ من سورة محمد – صلى الله عليه وسلم .

(3) سرح ابن عقيل ١ / ٢٤٣ .

(4) أوضح المسالك ١ / ٢١٥ .

ولا يجوز تقديم المبتدأ فيقال ما زيد إلا فى الدار ، وإنما محمدٌ فى الـــدار ، حتى لا يعكس الحصر ، لأن المقصود بالحصر هو المبتدأ ولو قدمناه لانعكـــــس الأمر فكان الحصر فى الخبر ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ المحصور تصحيحـا للغرض .

الموضع السادس : أن يكون المبتدأ أَنَّ المفتوحة واسمـــــها وخبرهـــا فيجب تأخيره وتقديم الخبر عليه حتى لا تلتبس أنَّ المفتوحة بإنّ المكسورة وذلك قولك " عندى أنك فاضل " وتأويله : فضلك عندى – وإنما أخرنا المبتدأ حـــتى لا تقع أن المفتوحة موقع إنَّ المكسورة لو قلنا : أَنَّك فاضل عندى .

فإذا وقعت " أَنَّ " المفتوحة فى موضع لا تقع فيه " إنّ " المكسورة جـــاز تأخير الخبر وتقديم المبتدأ وذلك بعد " أمَّا " كقول الشاعر : –

عِنْدِى اصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِى جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِى [1]

الشاهد قوله (وأما أننى جزع يَوْمَ النَّوَى) .

فقوله : " أننى جزع " مبتدأ ، و " يوم النوى " خبر ، والتأويل وأمـــــا جزعى يوم النوى ، وإنما صح تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لأن هذا الموقع لا تقـــع فيه " إن " المكسورة ، فلا يحدث لبس بينها وبين المفتوحة .

---

(١) البيت من البسيط وهو غير معروف القائل ، والنوى : البعد والفراق والوجد : شدة الحب ، يـبوينى : يؤثر فىَّ تأثيرا شديدا حتى يهزل جسمى (انظر أوضـــح المســـالك ١ / ٢١٣ ، والمغـــنى ١ / ٢٧٠ : والتصريح ١ / ١٧٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٠٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٦١) .

وقد قال ابن مالك ملخصا هذه المواضع :

وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ ، وَلِى وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فيـــــــه تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْه مُضْمَـــــرُ مـــــمَّا بِـــهِ عَنْهُ مُبِيناً مَخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيـــرَا كَأَيْنَ مَـــــــنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا
وَخَبَرَ الْمَحْصُور قَدِّمْ أَبَـــــدَا كَمَا لَنـــــــاَ إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا [1]

ولم يذكر ابن مالك الموضع الرابع الذى يكون الخبر فيه مضافا إلى مالـه الصدر ، ولا الموضع السادس ، الذى يكون المبتدأ فيه " أنَّ " واسمها وخبرها " .

الحالة الثالثة : مواضع جواز التقديم والتاخير

سبق أن ذكرنا مواضع وجوب تقديم المبتدأ ، ومواضع وجوب تقـــديم الخبر ، فإذا لم يوجد واحد من تلك الموجبات فى الحالتين السابقتين ، فإنه يجـــوز تقديم الخبر على المبتدأ ويجوز تأخيره عنه بأَلاَّ يكون هناك لبس فيهما ، أو حصر فى أحدهما ، أو لا يكون لأحدهما حق التصدر ، ولا يكون فى المبتدأ ضمير يعود إلى شئ فى الخبر ، وكذلك يجوز التقديم والتأخير إذا كان فى الخبر ضمير يعـــود إلى المبتدأ نحو : فى داره زيدٌ ، فإن الضمير الذى فى الخبر يعود إلى زيد المبتـــــدأ المؤخر وإن كان مؤخرا فى اللفظ إلا أنه متقدم فى الرتبة فلا يمتنع عود الضمـــير إليه [2] .

والله أعلم .

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .
(2) شرح الكافية ١ / ٨٨ .

الفصل الثانى

التقديم والتأخير فيما هو بمنزلة الابتداء

(النواسخ)

تمهيد :

المقصود بما هو بمنزلة الابتداء النواسخُ الداخلة على المبتدأ والخبر ، التى تغير حكمهما ، وإنما قلنا إن هذه النواسخ بمنزلة الابتداء لما عرفنا قبل – من أن الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر وكذلك هذه النواسخ عاملة فى المبتدأ والخبر ، وإن كان العمل مختلفا إلا أنها تشبه الابتداء فى مطلق العمل ، وكذلك لما كانت هذه النواسخ تحتاج إلى ما بعدها كما يحتاج المبتدأ إلى ما بعده جعلت بمنزلة الابتداء ، يقول سيبويه :

" ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدا لله منطلقا ، وليت زيداً منطلقٌ ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده " [1] .

تعريف الناسخ :

يقال فى اللغة : نسخ فلان الشيء ينسخه نسخا : أزاله ، ويقال : نَسَخَت الريح آثارَ الديار ، ونسخت الشمسُ الظلَّ ، ونسخ الشيبُ الشبابَ ، ويقال : نسخ الله الآية : أزال حَكْمَهَا [2] ، وفى التنزيل العزيز : " مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا " [3] .

---

(1) كتاب سيبويه ١ / ٢٣ .

(2) لسان العرب ٣ / ٦١ .

(3) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة .

والناسخ فى النحو : ما يدخل على المبتدأ والخبر فيغير أحدَهما أو كِلَيْهِما من الرفع إلى النصب ، ويجعل ما كان مبتدأً فى الأصل اسما له ، أو مفعولا أولَ ، وما كان خبرا للمبتدأ خبرا له ، أو مفعولا ثانيا .

فقولنا : " يغير أحدهما أو كليهما " يشمل جميع النواسخ ؛ لأن الْمُغَيَّرَ من الرفع إلى النصب إذا كان هو الخبر فقط فالناسخ (كان وأخواتها) أو (كاد وأخواتها) وإذا كان المُغَيَّرُ من الرفع إلى النصب هو المبتدأ فقط فالناسخ (إنَّ وأخواتها) وإذا كان المغيَّرُ من الرفع إلى النصب المبتدأ والخبرَ كليْهِما فالناسخ (ظن وأخواتها) وقولنا : " ويجعل ما كان مبتدأ فى الأصل اسما له... وما كان خبرا للمبتدأ خبرا له " يشمل جميع النواسخ ما عدا " ظن وأخواتها " .

وقولنا : " أو مفعولاً أولَ ... أو مفعولا ثانيا ، المقصود به (ظن وأخواتها) .

أنواع النواسخ : -

عرفنا أن من النواسخ ما يرفع ما كان مبتدأ وينصب ما كان خبرا ، ومنها ما ينصب ما كان مبتدأ ويرفع ما كان خبرا ، ومنها ما ينصبهما ، هذا من حيث عملُ النواسخ ، أما من حيث لفظُها ومعناها فتنقسم قسمين : -

أحدهما : النواسخ الفعلية ، ويشمل (كان وأخواتها) على خلاف فى " ليس " [1] ، و (كاد وأخواتها) على خلاف فى " عسى " [1] و (ظن

---

(1) ذهب الجمهور إلى ان (لَيْسَ) فعل ، وذهب الفارسى وابن شقير فى أحد قوليهما : إلى أن ليس حرف واستدل على ذلك بأن ليس تشبه الحرف من وجهين : أحدهما - أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف وهو النفى ، الثانى : أنها جامدة لا تتصرف كما أن الحرف جامد لا يتصرف ، والصواب أنها فعل بدليل قبولها علامات الأفعال فيقال : ليستْ ، ولستُ ، ولستما ، ولستم ، وليسوا .

وأخواتها) بإتفاق . الآخر : النواسخ الحرفية ، وتشمل : مـــا ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس ، وإنّ وأخواتها ، ولا النافية للجنس .

فيتضح – من ذلك – أن النواسخ الفعلية ثلاثة أنـــواع ، والحرفيـــة كذلك وسأفرد لكل من النواسخ الفعلية والنواسخ الحرفية مبحثا مستقلا يشمل ثلاثة مطالب حسب الأنواع لكل قسم منهما ، بادئا بالحديث عـــن النواســـخ الفعلية ، ثم معقبا بالحديث عن النواسخ الحرفية ، وفيمـــا يلـــى بيـــان ذلـــك – إن شاء الله – .

---

(1) ذهب ثعلب وابن السراج إلى أن عسى حرف – بدليل جمودها ودلالتها على معنى يدل عليه الحـــرف وهو الرجاء ، والصحيح أنها فعل بدليل قبولها علامات الأفعال نحو : عَسِت ، وعســـيتما ، وعســـيتم ، والجمود والدلالة على معنى يدل عليه الحرف لا يخرجان الفعل عن فعليته .

المبحث الأول

التقديم والتأخير فى النواسخ الفعلية

ذكرت – قريبا – أن للنواسخ الفعلية أنواعا ثلاثة : –

(كان وأخواتها – كاد وأخواتها – ظن وأخواتها)

وإنما كانت مختلفة النوع لاختلاف الشأن فى كل نوع عن الآخر (فكان وأخواتها) وإن كانت متفقة مع (كاد وأخواتها) فى رفع المبتدأ ونصب الخبر إلا أنهما يختلفان فى أن خبر (كان وأخواتها) يكون مفردا ، ويكون جملة أيا كان نوعها ، ويكون شبه جملة . وأما خبر (كاد وأخواتها) فلا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من أنْ " أو مقترن بها على التفصيل الذى سيأتى ، وتختلف عنهما (ظن وأخواتها) فى أنها تنصب المبتدأ والخبر معا وتجعلهما مفعولين ، وسأتحدث عن كل نوع منها فى مطلب مستقل .

المطلب الأول

التقديم والتأخير فى كان وأخواتها

عمل كان وأخواتها :

(كان وأخواتها) ثلاثة عشر فعلا مع خلافٍ فى فعلية " ليس " ذكرناه سابقا وهى : كان ، ظل ، بات ، أضحى ، أصبح ، أمسى ، صار ، ليس ، زال ، برح ، فتئ ، انفك ، دام ، وهذه الأفعال ترفع المبتدأ وتجعله اسما لها ، وتنصب الخبر وتجعله خبرا لها وهى فى العمل قسمان :

الأول : ما يعمل بلا شروط ، وهى ثمانية أفعال : كان ، ظل ، بات ، اضحى ، أصبح ، أمسى ، صار ، ليس [1] ، نحو : " وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً " [2] .

الثانى : ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان :

أحدهما : ما يشترط فى عمله أن يسبقه نفى لفظا أو تقديرا ، أو شبه نفى ، وهو أربعة أفعال : زال ، برح ، فتئ ، انفك ، فمثالها بعد النفى لفظا قوله تعالى : " وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ " [3] وقوله عز وجل : " لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ [4] " ومثاله بعد النفى تقديرا : " قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف " [5] أى لا تفتؤ تذكر يوسف ، ومثاله بعد شبه النفى قول الشاعر : –

صَاحِ شَمِّر وَلاَتَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلاَلُ مُبِينُ [6]

---

(1) أوضح المسالك ١ / ٢٣٢ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢٦٣ .

(2) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(3) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(4) من الآية ٣١ من سورة طه .

(5) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(6) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله ، وصاحِ : منادى مرخم والأصل صاحبى ، وشمر : اجتهد .
والمعنى : يا صاحبى اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ، فإن نسيانه ضلال ظاهر .
والشاهد : " لا تزل ذاكر الموت " حيث عمل تزال مضارع زال ، لسبقه بشبه النفى وهو النهى (ينظر أوضح المسالك ١ / ٢٣٤ ، والتصريح ١ / ١٨٥) .

ثانيهما : ما يشترط فى عمله أن تسبقه " ما " المصدرية الظرفية [1] وهو الفعل " دام " فقط ، نحو : " وَأَوْصَانِى بِالصَّلاَة وَالزَّكَاةِ ما دُمْتُ حَيًّا [2] " أى : مدة دوامى حيا [3] .

حكم معمولى كان وأخواتها من حيث التقديم والتأخير : –

عرفنا أن كان وأخواتها أفعال ، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر فيصير المبتدأ اسما لها والخبر خبرا لها ، واسمها شبيه بالفاعل ، وخبرها شبيه بالمفعول ، ومن المعلوم أن الفاعل لا يقدم على الفعل لكونهما كالكلمة الواحدة : الفعل بمنزلة صدرها والفاعل بمنزلة عجزها وعجز الكلمة لا يقدم على صدرها فكذلك ما هو شبيه بالفاعل وهو اسم (كان وأخواتها) وذلك لأنه إذا تقدم لم يبق اسما لها وإنما يصير مبتدأ ، ويكون اسمها ضميرا مستترا فى الفعل يعود على الاسم المتقدم ، ومن ثم نستطيع القطع بأن اسم كان وأخواتها لا يقدم عليها ، وأما خبرها فله مع اسمها ثلاثة أحوال ، وله معها ثلاثة أيضا – من حيث التقديم والتأخير بيانها فيما يلى – إن شاء الله تعالى : –

---

(1) سميت " ما " هذه مصدرية لأنها تؤول مع دام بمصدر ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة ويكون تقديرها : (مدة دوام) .

(2) من الآية ٣١ من سورة مريم .

(3) قال ابن مالك فى عمل كان وأخواتها وشروطه : –

ترفع كان المبتدأ اسما ، والخبر ... تنصبه ، ككان سيد عمرْ

ككان ظل بات أضحى أصبحا ... أمسى وصار ليس ، زال برحا

فتئ وانفك وهذى الأربعة ... لشبه نفى ، أو لنفى متبعة

ومثل كان دام مسبوقا بـ " ما " ... كاعط ما دمت مصيبا درهما

(انظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٦١) .

أولا : أحوال خبر كان وأخواتها مع اسمها : -

أصل الترتيب فى (كان وأخواتها) أن يأتى الناسخ أولا ، ثم الاسم ، ثم الخبر ، وهذا الأصل قد يعرض فى الكلام ما يوجبه أو ما يوجب خلافه أو ما يجيز الأصل وخلافه ، ولكل حالة من هذه الحالات مواضع :

الحالة الأولى

مواضع وجوب مراعاة أصل الترتيب (تقدم الاسم على الخبر وجوبا) .

يجب أن يتقدم اسم كان وأخواتها على خبرها فى موضعين : -

أحدهما : أن يكون الخبر محصورا بإلا ، نحو : ما كان زيد إلا قائما [1] ، ونحو قوله - تعالى - : " وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً " [2] وإنما وجب تقديم الاسم وتأخير الخبر حتى لا ينعكس المقصود إذ المقصود بالحصر الخبر ، فلو تقدم وتأخر الاسم بعد إلا لصار الحصر فى الاسم مع أن المقصود الخبر .

ثانيهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر خافيا غيرَ ظاهر ، بأن يكون تقديريا ، أو محليا [3] .

فالتقدير يرى نحو : " كان موسى فتاك " إذ الاسم المقصور لا تظهر عليه علامة الإعراب ، ولا قرينة تبين الاسم من الخبر إلا تقديم الاسم وتأخير الخبر ، ولذلك يحكم على المقدم بأنه الاسم ، والمؤخر بأنه الخبر . والإعراب المحلى بأن يكون الاسم والخبر من المبنيات نحو : كان هؤلاءِ من يجادلونك " فهؤلاء " هو اسم كان و " مَنْ " هو خبرها وجوبا لعدم القرينة الإعرابية ، فيُعْتَمَدُ على أصل الترتيب .

---

(1) الارتشاف ٢ / ٨٥ .

(2) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال .

(3) الارتشاف ٢ / ٨٥ ، ٨٦ وعدة السالك ١ / ٢٤٤ .

ومن ذلك قوله سبحانه : " فَمَا زَالتَ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ " [1] فتلك : اسم زال ودعواهم : خبرها ، حيث جاء إعراب الاسم محليا وإعراب الخبر تقديريا لأن الاسم مبنى والخبر مقصور .

الحالة الثانية

مواضع وجوب تقديم الخبر على الاسم (توسط الخبر بين الناسخ واسمه وجوبا) .

يجب توسط الخبر بين كان وأخواتها وبين الاسم فى عدة مواضع : –

أحدها : أن يكون الاسم محصورا بالإ نحو قوله عز وجل : " فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلاَّ أَنْ قَالُوا .. " [2] ، وقوله – تعالى : : " مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إلاَّ أَنْ قَالُوا .. " [3] بنصب " جوابَ ، " وحجتهم " على أنهما خبران متقدمان على الاسم ، والاسم فى كل من الآيتين هو المصدر المؤول من " أنْ " والفعل ، والتقدير : فما كان جوابَ قومه إلا قولُهم ، وما كان حجتَهم إلا قولُهم ، ومن ذلك قولك : ليس قائما إلا زيدٌ .

الثانى : أن يكون فى الاسم ضمير يعود على الخبر أو على شئ فيه فيجب تقديم الخبر وتأخير الاسم حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو : كان أخاك ابنُه ، فالهاء فى " ابنه " يعود إلى (أخاك) الخبر المقدم ، ومثال ما عاد فيه الضمير من الاسم على شئ فى الخبر قولك : ليس فى الدار صاحبُها ، فالضمير فى " صاحبها " يعود إلى الدار ، والدار جزء من الخبر ، ولو تقدم الاسم بما فيه من ضمير ، وتأخر الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز .

---

(1) من الآية ١٥ من سورة الأنبياء .
(2) من الآية ٥٦ من سورة النمل .
(3) من الآية ٢٥ من سورة الجاثية .

الثالث : أن يكون الخبر ضميرا متصلا بالناسخ ، والاسم اسمٌ ظـــاهر نحو : كَانَكَ زيدٌ ونحو : الصديقُ كَانَهُ عمرو ، فلو تأخر الخبر عن الاسم – ههنا – لا نفصل الضمير مع إمكان اتصاله .

الرابع : أن يكون الخبر ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، والاسم نكرة ، نحو : كان فى الدار رجلٌ ، وكان عندك امرأةٌ ، وإنما وجب تقديم الخبر هنـــا ، لأنـــه كان واجب التقدم قبل دخول الناسخ ؛ لأنه مسوغ الابتداء بالنكرة .

الحالة الثالثة

جواز تقدم الخبر على الاسم وتأخره عنه .

يجوز تقدم خبر كان وأخواتها على اسمها وتأخره عنـــه إذا لم يوجـــد فى الكلام ما يوجب تأخره ، ولا ما يوجب تقدمه عليه ، وذلك نحو قوله تعالى : – " وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمؤْمِنِين " [1] وكذلك جميع أفعال هذا البـــاب يجـــوز توسط أخبارها بينها وبين اسمها بالشرط المذكور وهو عدم وجود ما يوجـــب التوسط ، ولا ما يوجب التأخر ، ولا ما يوجب تقدمه على الناسخ كما سيجئ . هذا ، وقد وقع خلاف فى جواز تقديم خبر ليس وخبر دام على اسمهما ، فقـــد نقل بعضهم عدم الجواز فى خبر ليس ، والصواب جوازه [2] ومنه قول الشاعر : –

سَلِى - إنْ جَهِلْتِ - النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ [3]

---

(1) من الآية ٤٧ من سورة الروم .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٣ .

(3) البيت من الطويل وهو منسوب إلى السحوأل بن عادياء الغسانى ، والمعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنـــا وعمّـــن تقارنينهم بنا – إن لم تكونى عالمة بحالنا ، مدركة للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم – لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها .

والشاهد : " فليس سواءٌ عالم وجهول " حيث تقدم خبر ليس على اسمها جوازا إذ لا مانع .

(ينظر البيت فى شرح قطر الندى ص ١٣٠ وخزانة الأدب ١٠ / ٣٣١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٢٣) .

وقوله تعالى : " لَيْسَ الْبرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ " [1] فى قراءة حمزة وحفص بنصب البر [2] .

وذكر ابنُ معطٍ أن خبر " دام " لا يتقدم على اسمها ، فلا يقول : " لا أصاحبك ما دام قائما زيد " والصواب جواز تقدمه على الاسم نحو : قول الشاعر :

لاَ طِيبَ للْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْموْتِ وَ الْهَرَمِ [3]

ثانيا : أحوال خبر كان وأخواتها معها

لخبر هذه النواسخ معها – من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات :

إحداها : ما يجب فيه تقديم الخبر على الناسخ وعلى الاسم معاً ، وذلك إذا كان الخبر مما له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو : متى كان القتالُ ؟ وأيْنَ كان زيدٌ ؟

الثانية : ما يمتنع فيه تقديم الخبر على الناسخ والاسم معا ، وذلك إذا وجب تأخره عنه وعن الاسم ، أو وجب توسطه بين الناسخ والاسم وقد سبقت مواضع كل ذلك والتمثيل لها ، فى أحوال الخبر مع الاسم .

الثالثة : ما يجوز فيه تقدم الخبر على الناسخ وتأخره عنه ، وذلك إذا لم يجب تقدمه ولم يجب توسطه ، ولم يجب تأخره نحو : قائما كان زيد ، لكن جواز ذلك محتاج إلى سماع من العرب ، قال أبو حيان الأندلسى [4] :

---

(1) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، فالبر بالنصب خبر ليس مقدم على اسمها المصدر المنسبك من " أنْ تُوَلُّوا " .

(2) أوضح المسالك ١ / ٢٤٢ (وينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٢٨٠) .

(3) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ، والمعنى : لا يستطيب الانسان العيشَ فى الحياة ما دام يتذكر مرور الأيام بآلامها ، وما دام لا ينسى أنه لا محالة ميت ومفارق أحباءه .
والشاهد قوله : " ما دامت منغصة لذاته " حيث تقدم – خبر دام على اسمها (ينظر أوضح المسالك ١ / ٢٤٢ ، والتصريح ١ / ١٨٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٣١ ، وهمع الهوامع ١ / ١٧٧) .

(4) الارتشاف ٢ / ٨٦ .

" ولم نجدهم ذكروا سماعا فى ذلك إلا ما يدل عليـــه قولـــه تعـــالى : " كذلك كنتم من قبل " [1] .

وتقديم خبر كان وأخواتها عليها جائز اتفاقا إلا مع دام وليس فقد اتفـق النحاة على عدم جواز تقديم خبر دام عليها وعلى (ما) المتصلة بها معا ، فـــلا يقال : لا أصحبك قائما ما دام زيد ، والسر فى ذلك أن الخبر معمول لصلـــة " ما " ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول [2] .

وأما تقديم الخبر على دام وحدها نحو : لا أصحبك ما قائما دام زيـــد ، بتوسط الخبر بين " ما " و " دام " فمنعه ابن هشام الخضراوى وبدر الدين بـــن مالك [3] والقياس يقتضى الجواز ، قياسا على ما أجازوا من قولك : عجبت ممـا زيدا تضرب [4] بتوسط المفعول (زيدا) بين " ما " المصدرية والفعل "تضـــرب" وكما تقول " لا أصحبك ما زيدا كلمت [5] .

وأما خبر ليس فمنع بعضهم تقديمه عليها ، وأجازه " بعضـــهم محتجـــا بقوله تعالى : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " [6] فقد تقدم معمول خـــبر ليس وهو " يوم يأتيهم " على ليس ، وجواز تقدم معمول الخبر دليل على جواز تقدم الخبر ، وقد ذكرنا أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل .

وأجاب المانعون على هذا الاستدلال بأن معمول الخبر ظرف والظـــرف يتوسع فيه ما لا يتوسع فى غيره [7] .

---

(1) من الآية ٩٤ من سورة النساء .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٥ .

(3) الارتشاف ٢ / ٨٧ .

(4) السابق نفسه .

(5) ابن عقيل ١ / ٢٧٦ .

(6) من الآية ٨ من سورة هود .

(٧) أوضح المسالك ١ / ٢٤٥ بتصرف يسير ، وينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٤٦٠ وما بعدها .

حكم تقدم الخبر على " ما " النافية للناسخ .

لا يجوز تقديم الخبر على (ما) النافية للناسخ سواء أكان النفى شـــرطا فى عملهِ أم لا .

فالأول : كزال ، وفتئ وبرح وانفك ، فلا يقال : قائما ما زال زيـــد ، ولا : قائما ما انفك عمرو ، وأجاز ذلك بعضهم .

والثانى : وهو ما لم يكن النفى شرطا فى عمله ككان وأصبح وأخواهمـا إذا نُفِيَتْ بما فلا يقال : " قائما ما كان زيد " وبعضهم يجيز ذلك ، أما إذا كـان النفى بغير " ما " فيجوز تقديم الخبر على النافى فيقال : قائما لم يـــزل زيـــد ، ومنطلقا لم يكن عمرو ، ومنع ذلك بعضهم .

ويجوز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفى بما بأن يتوسط الخـبر بين " ما " والناسخ ، نحو : ما قائما زال زيد ، وما قائما كان زيد " وبعضـــهم يمنع ذلك [1] .

وقد لخص ابن مالك أحكام التقديم والتأخير فى كان وأخواتها فى ألفيته ، قائلا :

وَفِـى جَمِيعِهَا تَوَسَّـطَ الْخَبِرْ ... أَجِزْ ، وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَـــا النَّافِيَه ... فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً ، لاَ تَالِيَـــه

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى ..... [2]

حكم معمول الخبر

يجوز باتفاق أن يقع معمول خبر كان وأخواتها بينها وبين الاسم وذلـك إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو : كان عندك زيـــد قائمـــا ،

---

(1) ابن عقيل ١ / ٢٧٦ .

(2) السابق ١ / ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

وكان فى المسجد عمرو معتكفا ، ومن ذلك قوله سبحانه : " وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ " [1] .

أما إذا لم يكن معمول الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا ، فذلك على ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ويتأخر الخبر نحو : كان طعامَك زيدٌ آكِلاً " وهذه الصورة ممتنعة عند البصريين جائزة عند الكوفيين .

الصورة الثانية : أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر نحو : كان طعامَك آكِلاً زيد ، وهذه الصورة ممتنعة عند سيبويه وجائزة عند بعض البصريين [2] .

الصورة الثالثة : أن يتقدم الخبر والمعمول على الاسم ويتقدم الخبر على المعمول نحو : " كان آكلا طعامَك زيدٌ " وهذه الصورة جائِزة ، ولا يمنعها البصريون ، وذلك لأن معمول الخبر لم يلِ العاملَ ، أى لم يقع بعد العامل [3] .

وقد قال ابن مالك فى الألفية :

وَ لاَ يَلِى العَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَر إلاَّ إذا ظَرْفَا أتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ [4]

والله أعلم

---

(1) الآية رقم ٤ من سورة الإخلاص ، والملحوظ أن معمول الخبر (له) متقدم على الخبر " كفوا " وكل من الخبر ومعموله متقدم على الاسم (أحد) وأصل الكلام ، لم يكن أحدٌ كفوا له " .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ٢٨٠ .

(3) السابق نفسه .

(4) السابق ١ / ٢٧٩ .

المطلب الثانى
التقديم والتأخير فى كاد وأخواتها
(أفعال المقاربة)

ذكرنا فيما سبق أن النواسخ الفعلية ثلاثة أنواع ، وقد سبق الحديث عن النوع الأول وهو كان وأخواتها ، والحديث الآن يتناول القسم الثانى منها وهو أفعال المقاربة (كاد وأخواتها) وتسمية هذه الأفعال بأفعال المقاربة مجاز من باب تسمية الكل باسم البعض ، إذ ليست كلها للمقاربة ، وإنما هى ثلاثة أنواع [1] :

أحدها : ما دل على المقاربة ، أى : وضع للدلالة على قرب الخبر ، وهو ثلاثة : كاد ، كرب ، وأوشك .

الثانى : ما دل على الرجاء ، أى رجاء وقوع الخبر وهو ثلاثة – أيضا : عسى ، واخلولق وحرى .

الثالث : ما دل على الشروع ، أى الأخذ والبدء فى الخبر ، وهذا النوع كثير ، منه : أنشأ ، جعل وطفِق ، وأخذ ، وعَلِق [2] .

وأفعال هذا الباب (كاد وأخواتها) لا خلاف فى فعليتها ما عدا عسى ، فقد وقع فيها خلاف بين الفعلية والحرفية ، وسبق ذكر ذلك فى صدر الحديث عن النواسخ [3] وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسما لها ، ويكون خبر المبتدأ خبرا لها فى موضع نصب ، فعملها كعمل كان وأخواتها ، إلا

---

(1) أوضح المسالك ١ / ٣٠١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٣ .

(2) زاد بعضهم فى أفعال المقاربة الفعلين هلهل ، وأولى ، وزاد بعضهم فيها : قارب ، وكارب وأشرف ، وأزلف وزاد بعضهم فى أفعال الشروع ، هبَّ وطار ، وانبرى ، وألَمّ ونَشَبَ ، وذَهَبَ ، وابتدأ ، وقام (ينظر الارتشاف لأبى حيان الأندلسى ٢ / ١١٨) .

(3) ينظر تمهيد هذا الفصل .

أن خبر كان وأخواتها يكون مفردا ويكون جملة أيا كان نوع الجملة ، ويكـــون شبه جملة وأما خبر هذه الأفعال (كاد وأخواتها) فلا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع ، وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى : كقول الشاعر : –

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَ ما كِدْتُ آئِياً وَكَمْ مِثْلِهاَ فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرُ [1]

والشاهد (كدت آئبا) حيث وقع خبر كاد اسما مفردا وهذا شاذ .

وقولهم فى المثل : " عسى الغوبر أبؤسا " [2] حيث جاء خبر عسى اسمـــا مفردا شذوذا .

وشذ أيضا مجىء الجملة الاسمية بعد جعل فى قول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوص بَنِى سُهَيْلٍ مِـــنَ الأكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ [3]

حيث جاء خبر " جعل " جملة اسمية : " مرتعها قريب " وهـــو شـــاذ .

ويشترط فى فعل جملة الخبر ثلاثة شروط :

---

(1) البيت من الطويل وهو لتأبط شرا (ثابت بن جابر بن سفيان) وأُبْتُ : رجعت ، " فَهْم " :اسم قبيلـة ، وأبوها : فهم بن عمرو بن قيس عيلان ، تصفر : تتأسف وتتحزن على إفلاتى منها بعد أن ظـــن أهلـــها أنهم قدروا عَلىَّ .

والشاهد قوله : (وما كدت آلبا) حيث رفع خبر كاد اسما مفردا شذوذا . (ينظر الخصـــائص ١ / ٣٩١ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠٢) .

(2) هذا مثل تقوله العرب لكل ما يُخْشَى منه الشر ،وقصته أنه كان قوم فى غار فانهار عليهم فماتوا جميعـا ، والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس جمع بأس ، وبؤس ، والشاهد وقوع خبر عسى اسما مفـــردا شـــذوذا (ينظر : مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٧) .

(3) هذا البيت من الوافر وهو غير منسوب لقائل معين وهو من مختارات الحماسة ،والقلوص الناقة الشـــلبة . الأكوار : جمع كور وهو الرحل بأداته والمرتع : المكان الذى ترتع فيه الأنعـــام ، والشـــاهد : جعلـــت قلوص . ... مرتعها قريب " حيث وقع خبر " جعل " جملة اسمية شذوذا (ينظر البيت فى مغنى اللبيـــب ١ / ٢٣٥ ، والتصريح ١ / ٢٠٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٣١٠) .

الشرط الأول : أن يكون مضارعا ، وقد شذ مجيء الفعل ماضيا بعد جعل فى قول ابن عباس – رضى الله عنهما – : " فجعل الرجل – إذا لم يستطع أن يخرج – أرسل رسولا " .

فـ : " أرسل رسولا " – جملة الخبر ، وفعلها ماض وهذا شاذ .

الشرط الثانى : أن يكون الفعل رافعا لضمير الاسم ، ويجوز فى عسى أن يرفع خبرها اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير اسمها نحو قول الشاعر :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ [1]

الشاهد فى البيت السابق : " عسى الحجاج يبلغ جهده) برفع جهدُه بـ " يبلغ " الواقع خبرا لعسى وفيه ضمير يعود إلى اسم عسى ، ويروى البيت بنصب " جهده " على أنه مفعول ليبلغ – وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم عسى ، كما هو الأصل فى هذه الأفعال .

الشرط الثالث : أن يكون الفعل مقرونا بأن إذا كان الناسخ حَرَى واخْلَوْلَقَ ، وأن يكون مجردا منها إن كان الناسخ من أفعال الشروع (أخذ – طفق – جعل – أنشأ – علق) ويغلب فى خبر عسى ، وأوشك الاقتران بأَنْ نحو قوله تعالى : " عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ " [2] . وقول الشاعر : –

---

(1) البيت من الطويل وهو للفرزدق ، وحَفير زياد : مكان يبعد عن البصرة مسافة خمسة ليال . والمعنى / ينكر أن يكون للحجاج سلطان عليه ، أو يد تناله بضر إذا جاوز حدود ولايته .
والشاهد : عسى الحجاج يبلغ جهده حيث رفع الفعل اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم عسى ، وهذا خاص بعسى وحدها .
(ينظر البيت فى ديوان الفرزدق ١ / ١٦٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٠٨ ، والتصريح ١ / ٢٠٥ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣١) .

(2) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إذا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا وَيمْنَعُوا (١)

ويقل تجرد خبرهما من أَنْ نحو قول الشاعر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِى أمْسَيْتُ فِيهِ يَكُـــونُ وَرَاءَه فَرَجٌ قَرِيبُ (٢)

وقول الآخر : —

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِـــــهِ فِـــى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا (٣)

ويقل فى كاد وكرب اقتران خبرهما بأن ومنه قول الشاعر :

كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ (٤)

---

(١) البيت من الطويل ، وهو غير منسوب لقائل معين .

والشاهد فى قوله : " لأوشكوا أن يملوا ويمنعوا " حيث اقترن خبر (أوشك) بأن وهو الغالب .

(ينظر البيت فى : أوضح المسالك ١ / ٣١١ ، والتصريـــح ١ / ٢٠٦ ، وهمـــع الهوامـــع ١ / ١٣٠ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٤٤) .

(٢) البيت من الوافر وهو لهدبة بن خشرم العذرى من قصيدة قالها فى الحبس .

والشاهد قوله : (عسى الكرب ..... يكون وراءه فرج قريب " . حيث تجرد خبر عسى مـــن أن وهـــو قليل .

(ينظر البيت فى الكتاب ٣ / ١٥٩ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٢ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٥٢ . وشـــرح شواهد المغنى / ٤٤٣) .

(٣) البيت من المفرح وهو لأمية بن أبى الصلت أحد شعراء الجاهلية ، وغِرَّاته : جمع غرة ، وهى الغفلة .

والمعنى : أن من فر من الموت قريب الوقوع فيه فى غفلة من غفلاته .

والشاهد : يوشك من فر من منيته يوافقها حيث تجرد خبر " يوشك " من أن ، وهذا قليل .

(ينظر البيت فى ديوان أمية ص ٤٢ ، والكتاب ٣ / ١٦١ وشرح أبيات ســـيبويه ٢ / ١٦٧ ، وشـــرح المفصل ٧ / ١٢٦) .

(٤) البيت من الخفيف ، ولم أهتد إلى قائله . والريطة : الملاءة ، والمراد بها الكفن ، والبرود : جمع بـــردة .

والشاهد قوله : " كادت النفس أن تفيض عليه " . حيث اقترن خبر كاد بأن وهو قليل .

(ينظر البيت فى أوضح المسالك ١ / ٣١٥ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٦٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٤٨) .

وقول الآخر :

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقطَّعَا [1]

ويغلب فى خبرهما التجرد من أن " ومنه قوله تعالى : " وَمَـــا كَـــادُوا يَفْعَلُون " [2] .

وقول الشاعر :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِـــــنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَال الْوُشَاةُ ، هِنْدٌ غَضُوبُ [3]

حيث تجرد خبر كرب من أنْ ، وهذا هو الكثير الغالب فى خبر كاد وكرب .

حكم تقديم معمولى كاد وأخواتها

عرفنا أن كاد وأخواتها أفعال تدخل على المبتدأ فترفعه اسما لها مشـــبها بالفاعل ، وتدخل على الخبر فيكون فى موضع نصب خبرا لها مشبها بـالمفعول ، وقد سبق أن ذكرنا أن الفاعل لا يقدم على فعله لكونه كالجزء منه ، فكذلـــك أسماء هذه الأفعال لا تتقدم عليها لشبهها بالفاعل ، ولو تقدمت هذه الأسمـــاء لصارت مبتدآت ، ولعمل الناسخ الرفع فى ضميرها نحو : زيدٌ كاد يحضر .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبى زيد الأسلمى والشاعر يهجو أحد ولاة بنى أمية كان قد مدحه فلم يعطـه فهجاه يريد : أن هذه العروق التى مدحتها فردتنى إنما هى عروق ظلت فى الضر والبؤس حـــتى أنقذهـــا أصحاب العقول بعدما أوشكت أن تموت .

والشاهد اقتران خبر " كرب" بأن وهو قليل .

(ينظر البيت فى أوضح المسالك ١ / ٣١٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٥ ، والتصريـــح ١ / ٢٠٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٠) .

(٢) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

(٣) البيت من الخفيف وهو لكحلبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين . والشاهد تجرد خـــبر " كرب " من أن وهو الغالب .

(ينظر البيت فى أوضح المسالك ١ / ٣١٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٣ ، والتصريـــح ١ / ٢٠٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٠) .

فزيد مبتدأ ، وكاد : فعل ناسخ ناقص ، واسمه ضمير يعود إلى زيـــد ، ويحضر جملة خبر الناسخ ، وجملة الناسخ واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتـــدأ (زيد) . فرفع الناسخ ضمير الاسم المتقدم .

هذا إذا كان الناسخ غير عسى واخلولق ، وأوشك ، أمـــا إذا كـــان الناسخ واحدا من الثلاثة ، وتقدم عليه اسم هو المسند إليه فى المعنى ، وتـــأخر عنه " أنْ والفعل " نحو زيد عسى أن يقوم " جاز فيه وجهان : –

أحدهما : أن يكون الناسخ (عسى ، أو اخلولق ، أو أوشك) خاليا من ضمير ذلك الاسم المتقدم ويكون الناسخ رافعا لأن والفعل ، مستغنيا بهمـــا عن الخبر تقول : زيد عسى أن يقوم ، ومحمد اخلولق أن يأتى وعَلِيٌّ أوشـــك أن يفعل ، فـــ " أن والفعل " فى موضع رفع فاعل عسى واخلولـــق ، وأوشـــك ، وهذه الأفعال تامة تستغنى فى هذا الوجه عن الخبر .

الثانى : أن يكون الناسخ (عسى ، أو اخلولق ، أو أوشك) مســـندا إلى ضمير الاسم المتقدم وتكون (أنْ والفعل) فى موضع نصب خبر الناســـخ ، فيكون الناسخ ناقصا غير مستغنٍ عن الخبر ويظهر الفرق بين الوجـــهين عنـــد التأنيث والتثنية والجمع ، فيقال على الوجه الأول هنـــد عســـى أن تقـــوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن ، وهو الأفصح وقد جاء فى القرآن الكريم : " لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَـــى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَ لا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ " [1] ويقـــال على الوجه الثانى : هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيـــدون عَسَوْا أن يقوموا ، والهندات عسين أن يقمن [2] .

---

(1) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(2) ينظر أوضح المسالك ١ / ٣٢٣ وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٢ .

أما غير (عسى ، واخلولق ، وأوشك) فإنه إذا تقدم عليه الاسم فلابد من ضمير بعد الفعل يعود على الاسم المتقدم .

ومن ثم نستطيع القطع بأن أسماء هذه الأفعال لا تتقدم عليها باقية على اسميتها لها وإنما إذا تقدمت خرجت عن اسميتها إلى الابتدائية ، وتكون جملة الناسخ واسمه المستتر وخبره ، خبرا عن المبتدأ – كما سبق ذكره –

حكم خبر كاد وأخواتها من حيث التقدم والتوسط

وأما خبر هذه النواسخ فلما كان كالمفعول ، والمفعول عرفنا أنه يجوز أن يتقدم على الفعل ، ويتوسط بين الفعل والفاعل إذا لم يمنع مانع ، فقياسا على المفعول الذى شبه به الخبر كان ينبغى أن يجوز تقدم الخبر على هذه الأفعال ، ولكن لم يُعْثَر على نص فى التقديم ، وقيل لا يتقدم خبر المتصرف من هذه الأفعال [1] تشبيها بخبر الجامد منها وهو " عسى " ، فمن ثم لا يقال " أَنْ أفْعَلَ أكاد " ، ولا أفعل طفقتُ ، كما لا يقال : أن يقوم عسى زيد .

وأما توسط الخبر بين الناسخ والاسم فإن كان الخبر مجردا من أن جاز توسطه بلا خلاف ، نحو : طفق يصليان الزيدان ، وإن كان الخبر مقترنا بأن ففيه خلاف :

فذهب المبرد والسيرافى ، والفارسى إلى جواز التوسط فيقال : عسى أن يذهب زيد على أن " زيد " اسم عسى مؤخر ، و " أن يذهب " فى

---

(1) المقصود بالمتصرف منها ما يجئ منه المضارع وغيره من المشتقات ومن الأفعال المتصرفة فى هذا الباب كاد وأوشك ، فقد جاء منهما المضارع واسم الفاعل ، وحكى بعضهم استعمال المضارع واسم الفاعل من عسى ، قالوا : عسى يعسى فهو عاس ، وحكى الجوهرى مضارع " طفق " وحكى الكسائى مضارع جعل ، وحكى ابن هشام اسم الفاعل من كرب (كارب) (ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ ، وأوضح المسالك ١ / ٣١٩) .

موضع نصب خبر " عسى " مقدم على الاسم هذا وجه ويجوز على هذا المذهب وجه آخر ، وهو أن يكون " أن و الفعل " فى موضع رفع فاعلا لعسى ، و " زيد " فاعل للفعل بعد " أن " وعلى الوجه الأول يكون فى الفعل الواقع بعد " أنْ " ضمير يعود على الاسم المؤخر فى اللفظ ومسوغ ذلك أنه متقدم فى الرتبة لأنه اسم للناسخ .

وفى الوجه الثانى لا يكون فى الفعل الواقع بعد " أنْ " ضمير رافع للاسم الظاهر بعده ، ويظهر الفرق بين الوجهين فى التثنية والجمع ، فيقال على الوجه الأول وهو الذى يتوسط فيه الخبر : عسى أن يقوما الزيدان ، وكاد أن يُقْبِلُوا الطلاب [1] .

وذهب أبو على الشلوبين إلى أنه لا يجوز أن يتوسط الخبر بين الاسم والناسخ لضعف هذه الأفعال ،وقال : لا يجوز فى : عسى أن يذهب زيد ، إلا أن يكون " زيد " فاعلا " ليذهب " فلا يصح عنده أن يكون زيد اسما لعسى مؤخرا و " أن والفعل " فى موضع نصب خبر عسى متوسطا بينها وبين الاسم ، ولذلك لا يتحمل الفعل الواقع بعد " أن " ضميرا لأنه رافع للاسم الظاهر بعده ، ويظهر ذلك عند التثنية والجمع ، فيقال : عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يذهب المدرسون ولا يجوز عنده : عسى أن يقوما الزيدان ولا عسى أن يذهبوا المدرسون [2] .

والله أعلم .

---

(1) ينظر شرح المفصل ٧ / ١١٨ ، والارتشاف ٢ / ١٢٢ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٤٣ .

(2) الارتشاف ٢ / ١٢٢ بتصرف .

المطلب الثالث
التقديم والتأخير فى ظن وأخواتها

هذا هو القسم الثالث من النواسخ الفعلية وهو باب " ظن " وأخواتها ، وهذه الأفعال نوعان : —

النوع الأول : أفعال القلوب ، وهى ما كانت معانيها قائمة بـالقلب ، وهذه الأفعال أربعة أقسام :

أحدها : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهو أربعة : وَجَدَ ، وأَلْفَى ، وتَعَلَّمْ (بمعنى اعْلَمْ) ودَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خيراً " [1] وقال سبحانه : " إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ " [2] وقال الشاعر : —

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ [3]

وقال الآخر :

دُرِيتَ الْوَفِىَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِباطا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ [4]

([1]) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

([2]) من الآية ٦٩ من سورة الصافات .

([3]) البيت من الطويل وهو لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

والشاهد : تعلم شفاء النفس قَهْرَ عدوها ، حيث نَصَبَ الفعلُ (تعلمْ) بمعنى (اعْلَمْ) مفعولين : شـــفاءَ ، وقَهْرَ .

(ينظر البيت فى أوضح المسالك ٢ / ٣١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٨ ، والتصريح ١ / ٢٤٧) .

([4]) البيت من الطويل وهو غير منسوب لقائل معين ، واغتبط : أمر من الغبطة ، وهى تمنى مثل حال الغـير دون تمنى زوال حاله عنه .

والشاهد :" دُرِيتَ الوفىَّ العَهْدِ " ، وقد نصب مفعولين إلا أن الأول ناب عن الفاعل ، لما بـــنى الفعـل " دريت " للمجهول ، والثانى هو (الوفىَّ) .

(ينظر البيت فى : أوضح المسالك ٢ / ٣٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٦ ، وشرح قطر النـــدى ص ١٧١ ، والتصريح ١ / ٢٤٧) .

الثانى : ما يفيد فى الخبر رجحانا ، وهو خمسة : جَعَل ، وحَجَا ، وعَـدّ ، وهَبْ ، وزَعمَ ، نحو قوله تعالى : " وجَعَلُوا الْمَلاَئِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَـــنَ إنَاثاً " [1] وقول الشاعر : —

قَدْ كُنْتَ أَحْجُوا أَبَا عَمْرو أَخَاثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يوْما مُلمّاتّ [2]

وقول الشاعر : —

فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغِنَى وَلَكِنَّماَ الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِى الْعُدْمِ [3]

فَقُلْتُ أَجِرْنِى أَبـــاَ مالِـــكٍ وَإِلاّ فَهبْنِـــــى امْرَأً هَالِكَا [4]

---

(1) من الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(2) البيت من البسيط وهو لتميم بن أبى مقبل ، وأَحْجُوا : أظن ، ملمات : جمع مُلِمَّة وهى النازلـــة مـــن نوازل الدهر .

والشاهد : أحجو أبا عمرو أخاثقة ، حيث استعمل المضارع من حجا بمعنى (ظن) ونصب به مفعولـــين " أبا عمرو " و " أخاثقة " (ينظر أوضح المسالك ٢ / ٣٥ وشرح شذور الذهب ص ٤٦٣ ، والتصريـــح ١ / ٢٤٨) .

(3) البيت من الطويل وهو للنعمان بن بشير الأنصارى الخزرجى ، والمعنى : لا تظن أن صديقك وناصرك هو الذى يشاركك المودة أيام غناك ويسر حالك ، إنما الصديق الحق الذى يشاركك أيام فقرك وضيـــق حالك ، والشاهد : لا تعدد المولى شريكك ، حيث استعمل مضارع " عَدّ " بمعـــنى الظـــن ، ونصـــب مفعولين .

(ينظر أوضح المسالك ٢ / ٣٦ ، والتصريح ١ / ٢٤٨ ، وخزانة الأدب ٣ / ٥٧) .

(4) البيت من المتقارب وهو لابن همام السلولى ، والمعنى : أَغِثْنِى ودافعْ عَنِّ يا أبا مالك فإن لم تفعل فظـــن أنى رجل هالك .

والشاهد : " هبنى امرأ هالكاً " حيث جاء الفعلُ هبْ دالا على الرجحان فنصب مفعولين : ياء المتكلـــم ، وامرأ .

(ينظر البيت فى أوضح المسالك ٢ / ٣٧ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٩٤ ، والتصريـــح ١ / ٢٤٨ ، وهمـــع الهوامع ١ / ١٤٩) .

وقول غيرهم :

زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيباَ [1]

الثالث : ما يفيد الوجهين السابقين (اليقين والرجحان) والغالب فيه اليقين وهو فعلان فقط : رَأىَ ، وعَلِمَ ، كقوله تعالى : " إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَراهُ قَرِيبا " [2] وقوله سبحانه : " فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ " [3] .

الرابع : ما يفيد الوجهين السابقين أيضا (اليقين والرجحان) والغالب فيه الرجحان وهو ثلاثة أفعال : ظَنَّ ، وحَسِبَ ، وخَالَ ، كقول الشاعر :

ظَنَنْتُكَ إنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِياً فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرَّدَا [4]

وقول الآخر : —

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا [5]

---

(1) البيت من الخفيف وهو لأوس أبي أمية الحنفى ، ويدب دبيبا : يمشى رويدا .
والشاهد " زعمتنى شيخا " المفعول الأول ياء المتكلم ، والمفعول الثانى (شيخا) .
(ينظر أوضح المسالك ٢ / ٣٨ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٥٩٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٦٤ ، والتصريح ١ / ٢٤٨) .

(2) من الآية ٧ من سورة المعارج .

(3) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

(4) البيت من الطويل وهو غير منسوب لقائل معين ، وصاليا : أى داخلا فى شدتها عردت : فررت من الحرب ، والشاهد : " ظننتك صاليا " المفعول الأول " الكاف والمفعول الثانى " صاليا " .
(ينظر أوضح المسالك ٢ / ٤٢ ، والتصريح ١ / ٢٤٨) .

(5) البيت من الطويل وهو لزفر بن الحارث الكلابى ، جذام لقب شخص واسمه عمرو وأصل الجذام المرض الجلدى ، وحِمْيَر لقب شخص اسمه العرنجج .
والشاهد : (حسبنا كل بيضاء شحمة) المفعول الأول " كل " والثانى (شحمة) .
(ينظر أوضح المسالك ٢ / ٤٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٣٦ ، والتصريح ١ / ٢٤٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٥٥) .

وقول غيرهما : —

إخَالُكَ - إنْ لَمْ تَغْضُضِ الطّرْفَ - ذَا هَوىً

يَسُومُكَ مَا لاَ يُسْطَاعُ مِنَ الْوجْدِ [1]

النوع الثانى : أفعال التصيير أو التحويل ، وهى ما دلت على تحويل ما كان مبتدأ فى الأصل من حال إلى حال ، وهذه الأفعال : جعل ، رد ، تَرَك ، اتَّخَذَ ، تَخِذَ ، صَيَّرَ ، ووَهَبَ (فعل ماض) قال الله تعالى : " فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً " [2] وقال سبحانه : " لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً " [3] وقال عز وجل : " وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ " [4] . وقال عز وجل : " وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً " [5] .

وقال الشاعر : —

تَخِذْتُ غُرَارَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً وَفَرُّوا فِى الْحِجَاز لِيُعْجِزُونِى [6]

وقال الآخر : فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ [7] . وقالوا : " وَهَبَنِى اللَّهُ فِدَاكَ " .

---

(1) البيت من الطويل ولم أقف له على نسبه لمعين والمعنى : أظنك مبتلى بعشقٍ إذا لم تصرف نظرك عن محاسن الغوانى سوف يكلفك ما لا تقدر عليه .

والشاهد : إخالك ... ذَا هوىً " المفعول الأول : الكاف والثانى (ذا هوى) .

(ينظر أوضح المسالك ٢ / ٤٥ ، والتصريح ١ / ٢٤٩ ، وهمع الهوامع ١ / ١٥٠ ، والدرر اللوامع ٢ / ٢٤٨) .

(2) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(3) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(4) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(5) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

(6) البيت من الوافر وهو لأبى جندب بن مرة الهذلى ، وغراز : اسم واد ، ليعجزونى : ليغلبونى . والشاهد تخذت غُرَازَ دليلا [ينظر أوضح المسالك ٢ / ٥١ ، والتصريح ١ / ٢٥٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٣٥٤) .

(7) هذا بيت من الرجز المشطور وهو لرؤبة بن العجاج ، والعصف : ورق الزرع الذى يبقى فى الأرض بعد الحصاد . والشاهد : فَصُيِّرُوا مِثْلَ : المفعول الأول الواو إلا أنه ناب عن الفاعل والمفعول الثانى (مثل) .

(ينظر أوضح المسالك ٢ / ٥١ ، ٥٢) .

حكم مفعولى ظن وأخواتها من حيث التقديم والتأخير وما يترتب على ذلك

قد سبق فى بحث التقديم والتأخير فى معمولات الفعل أن بينت حكم الفعل المتعدى إلى أكثر من مفعول من حيث التقديم والتأخير فى المفعولين أحدهما على الآخر والحكم هنا كالحكم هناك من حيث جواز التقديم ووجوبه وامتناعه – ومواضع كل .. فليرجع إليه هناك [1] أما هنا فأذكر إن شاء الله ما يترتب على تقديم الناسخ وتوسطه وتأخره فى الإعمال وعدمه ، فأقول وبالله التوفيق :

قد عرفنا أن أفعال هذا الباب نوعان : –

إحداهما : أفعال القلوب .

والآخر : أفعال التصيير .

والحكم من حيث التقديم التأخير فيهما واحد ولهذه الأفعال بنوعيها ثلاثة أحوال .

فتكون متقدمة على مفعوليها ، وتكون متوسطة بينهما ، وتكون متأخرة عنهما ويختلف النوعان القلبى ، وغيره فى أن غير القلبى وهى أفعال التصيير تعمل دائما سواء تقدمت أو توسطت أو تأخرت .

وأما الأفعال القلبية : فإن كانت جامدة لم تتوسط ولم تتأخر ، بل تبقى متقدمة عاملة نحو هب ، وتعلم إذ لا يأتى منهما الماضى ولا المضارع .

وأما المتصرف من الأفعال القلبية ، فيتقدم ويتوسط ويتأخر ، فإذا تقدمت هذه الأفعال وجب إعمالها ولم يجز أن تلغى تقول : ظننت زيدا قائما ، لا يجوز ظننت زيد قائم ، لأن المقتضى لإعمالها قائم وهو تقدمها ، فلم يوجد ما يضعف الفعل ويبطل عمله .

---

(1) ينظر فصل تقديم منصوبات الفعل مبحث المفاعيل : تحت عنوان " الحكم إذا تعدى الفعل إلى مفعولين " . ص ٧١٠ من العدد السادس عشر من مجلة كلية اللغة العربية بإيتاى البارود .

أما إذا توسطت هذه الأفعال بين مفعوليها أو تأخرت عنهما ، فإنه يجوز إلغاؤها ، لأنها حينئذ تكون داخلة على جملة قائمة بنفسها فإذا تقدمت الجملة أو شيء منها جرت على أصلها من الابتداء والخبرية قبل دخول الفعل ، ويصير الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر ، فإذا قلت : زيد أظن منطلق ، أو زيد منطلق أظن فكأنك قلت : زيد منطلق فى ظنى ، ويجوز أن يعمل الفعل مع توسطه أو تأخره ، فيقال : زيدا أظن منطلقا ، وزيدا منطلقا أظن ، إلا أن الإلغاء أولى ؛ وذلك لأن الفعل يضعف عمله إذا تقدمه معموله بإبعاده عن الصدر ، والإعمال فى التوسط أقوى منه فى التأخر ؛ وذلك لأنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله ، فقولك " زيداً حسبت قائما " ، أقوى من قولك : " زيدا قائما حسبت " ، وهذا أقوى من قولك : زيدا قائما اليوم حسبت ، إذ كلما طال الكلام قبل الفعل ضعف الإعمال مع التأخر [1] والإلغاء فى التأخر أقوى منه فى التوسط ، وهو ممتنع عند التقدم فلا تقول : ظننت زيدٌ قائمٌ بل يجب الإعمال ، فتقول : ظننت زيدا قائما فإذا جاء فى الكلام ما يوهم أن هذه الأفعال ملغاة مع تقدمها على المعمولين فإنه يؤول على إضمار ضمير الشأن ، من ذلك قول الشاعر :

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ [2]

---

(1) ينظر شرح المفصل ٧ / ٨٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥٤ – ٥٦ وشرح ابن عقيل ١ / ٤٣٤ وما بعدها بتصرف .

(2) هذا البيت من البسيط وهو لكعب بن زهير بن أبي سلمى من قصيدته التى يمدح فيها سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومطلعها :

بانتْ سعاد فقلبى اليوم متبول .. متيم إثرها لم يفد مكبول والتنويل : العطاء .

والشاهد : (ما إخال لدينا منك تنويل " فظاهره يوهم إلغاء إخال مع كونها متقدمة ،ولكنه خلاف ذلك ، فمفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثانى هو جملة " لدينا منك تنويل " وقيل : ما اسم موصول مبتدأ وتنويل خبره ، واخال عامل فى مفعولين أحدهما ضمير يعود إلى " ما " الموصولة والثانى هو ما تعلق به الظرف " لدينا " وتقدير الكلام : " والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

(ينظر البيت فى ديوان كعب ص ٦٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦٧ ، والتصريح ١/ ٢٥٨ ، وهمع الهوامع ١ / ٥٣ ، ١٥٣ ، وخزانة الأدب ١١ / ٣١١) .

فظاهر قوله : "وما إخال لدينا منك تنويل" أن إخال ملغى مع تقدمـــه ، ولكن الحقيقة خلاف ذلك فإخال عامل فى مفعولين أحدهما مفرد هـــو ضمـــير الشأن المحذوف والثانى جملة اسمية وهى قوله " لدينا منك تنويل " والتقديـــــر : (وما إخاله لدينا منك تنويل) .

وكذلك إذا أوهم الكلام إلغاء الفعل مع تقدمه أُوِّلَ علـــى تقديـــر لام الابتداء كقول الشاعر : —

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّـى وَجَـدْتُ مِـلاَكُ الشَّـيمَةِ الأَدَبُ (١)

والتقدير : أنى وجدت لَمَلاكُ الشيمة الأدبُ ، فهو من باب التعليـــق

وقيل : هو على إضمار ضمير الشأن فيكون من باب الإعمـــال ، هـــذا رأى البصريين .

وأما الكوفيون فإنهم يجيزون الإلغاء مع التقدم فلا يحتاجون إلى تأويل فى البيتين السابقين .

والله أعلم .

---

(١) البيت من البسيط وهو من مختارات الحماسة وهو منسوب إلى بعض الفزاريين وملاك الشىء : قوامـــه الذى يجمعه والشيمة : الخلق .

والشاهد : فيه قوله " وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ " .

فإن ظاهره يوهم إلغاء الفعل وجد مع تقدمه ولو كان عاملا لنصب ملاك والأدب .

والحقيقة أن وجد عامل والمفعول الأول ضمير الشأن محذوف وجملة (ملاك الشيمة الأدب) مفعول ثـــان ، وقيل هو من باب التعليق على تقدير لام الابتداء قبل " ملاك " .

(ينظر البيت فى أوضح المسالك ٢ / ٦٥ والتصريح ١ / ٢٥٨ وهمـــع الهوامـــع ١ / ١٥٣ ، وخزانـــة الأدب ٩ / ١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٠ / ٣٣٥) .

المبحث الثانى
التقديم والتأخير فى النواسخ الحرفية

قد ذكرنا فى صدر الحديث عن النواسخ ، أن للنواسخ الحرفية أنواعـــاً ثلاثة ، هى : – " ما ، ولا ، ولات ، وإن " المشبهات بليس ، و "إنَّ وأخواتهـا" و " لا النافية للجنس " و إنما كانت هذه أنواعا مختلفة لاختلاف الشأن فى كـــل نوع عن الآخر ، فما ، ولا ، ولات وإنْ مع اتفاقها مع " إنَ وأخواتهـــا " ولا " النافية للجنس ، فى كون كل منها حروفا ، إلا أنها تختلف عنهما فى العمل فـهى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كليس ، وأما " إنَ وأخواتها ، و " لا " النافية للجنس فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ثم تختلف " إن وأخواتها " مع " لا " النافية للجنس فى كون " إن وأخواتها " تعمل فى النكرة والمعرفة ، وتفيد الإيجاب واسمها يكون معربا دائما ، وأما " لا " فلا تعمل إلا فى النكرة وتفيد السلب (نفى الجنـــس) واسمها يكون معربا ويكون مبنيا ، مع اختلافات أخرى يضيـــق المقـــام عـــن ذكرها .. ، ولذا سأتناول كل نوع منها فى مطلـــب مســـتقل – إن شـــاء الله تعالى – ومنه العون والتوفيق .

المطلب الأول

التقديم والتأخير فى المشبهات بليس (ما ، لا ، لات ، إن النافيات)

هذا هو النوع الأول من الحروف الناسخة (مـــا – لا ، لات ، وإن) المشبهات بليس ، وإنما قدمت الحديث عن هذا النوع على النوعين الآخريـــن ، لاتصال هذا النوع بالنواسخ الفعلية ، فهذه الحروف فى عملها محمولة على ليس – عاملة عملها فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، كلَيْس ، وليست مـــن النواســـخ الفعلية – فقدمت الحديث عن هذه الحروف حتى تكون قريبة مما حُمِلَت عليه ، وإنما حُمِلَتْ هذه الحروف على ليس لشبهها بها فى عدة أمور : –

أحدهما : أنها تدل على النفى كما أن ليس تدل عليه .

الثانى : أن هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر ، كما أن ليـــــس تدخل عليهما .

الثالث : أن الخبر الواقع بعد هذه الحروف يقترن بالبـــــاء الموصولـــة (الزائدة) بكثرة فى خبر " ما " وبقلة فى خبر " لا " كما أن الخبر الواقع بعـــد ليس يقترن بها ، قال الله تعالى : " مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُـــونٍ " (١) ، وقـــال الشاعر : –

فَكُن لِى شَفِيعاً يَومَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بْنِ قَارِبِ (٢)

وقال الله سبحانه : " أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ " (٣) وقال عـــز وجـــل : " لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ " (٤) .

---

(١) الآية رقم ٢ من سورة القلم .

(٢) البيت من الطويل وهو لسواد بن قارب الأزدى الدوسى يخاطب به رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والشاهد: لا ذو شفاعة بمغن ، حيث اقترن خبر " لا " بالباء كما يقترن بها خبر ليس .
(ينظر البيت فى أوضح المسالك ٢٩٤/١ ، ومغنى اللبيب ٤١٩/١ والتصريح ٢٠١/١ ، ٤١/٢) .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) من الآية ٢٢من سورة الغاشية .

عمل هذه الحروف وشروطه

أما إعمال " ما " و " لا " فبنو تميم لا يعملونهما فى شىء ، فيقولـــون : ما زيد قائمٌ ، ولا رجلٌ قائمٌ ، فزيد ورجل " مبتدأ ، وقائم خبر ، وسبب منعهم لعملهما ، أنهما حرفان لا يختصان فيدخلان على الاسم كما مثلنا ويدخلان على الفعل نحو : ما يقوم زيد ، ولا يقوم زيد " وغير المختص لا يعمل ، وأما أهـــل الحجاز فيعملونهما عمل ليس لشبههما بها فى النفى فيقولون : ما زيدٌ قائمـــا " ولا رجلٌ قائما [1] ، وقد جاء إعمال " ما " فى القرآن الكريم [2] كقوله تعـالى : " مَا هَذَا بَشَراً [3] " وقوله عز وجل : " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ " [4] إلا أن الحجـــازيين يشترطون لإعمالهما عدة شروط يشتركان فى بعضهما وتختص كل واحدة منهما ببعض هذه الشروط ، فتختص " ما " بالشروط الآتية : —

أحدها : ألا يقترن اسمها " بإن " الزائدة فإن اقترن بها بطل عمل " ما " نحو " ما إنْ زيدٌ قائمٌ " .

الثانى : ألا تتكرر " ما " فإن تكررت بطل عملها نحو : " ما ما زيـــد قائم " فما الأولى نافية ، والثانية نفت النفى فبقى الكلام مثبتا .

الثالث : ألا يبدل من خبر " ما " موجب ، فإن أبدل بطـــل عملـــها نحو : ما زيد بشىء إلا شئ لا يُعْبَأُ به ، فبشىء خبر عن المبتدأ (زيد) [5] وإنمـــا اقترن خبر المبتدأ بالباء مراعاة للفظ " ما " .

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٢ .

(2) أوضح المسالك ١ / ٢٧٤ بتصرف .

(3) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

(4) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

(5) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٦ وأوضح المسالك ١ / ٢٧٤ .

وتختص " لا " بشرط واحد هو : –

أن يكون المعمولان نكرتين كقول الشاعر : –

تَعَزَّ فَلاَ شَىءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا [1]

ويغلب أن يكون خبر " لا " محذوفا كقول الشاعر : –

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَـــــا فَأَنَـــــا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ [2]

ويشتركان فى ثلاثة شروط :

أحدها : ألا ينتقض النفى فى خبرهما بإلا ، فإن انتقض رفع الخبر قال الله تعالى : "وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ" [3] وقال سبحانه : "وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ" [4] وتقول : لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد ، ولا يصح نصب أفضل .

الثانى : ألاَّ يتقدم خبرهما على اسمهما ، فإن تقدم وجب رفعه على أنه خبر المبتدأ مقدما و " مَا " و " لا " غير عاملتين نحو قولهم : (ما مُسِيءٌ من أَعْتَبَ) فمن أعتب ، مبتدأ مؤخر " ومسىء " خبره مقدما ونحو : لا قائم رجل فقائم خبر المبتدأ مقدما ، ورجل مبتدأ مؤخر .

---

(1) البيت من الطويل ولم يعلم قائله ، وتعز من العزاء وهو التصبر والوَزَر : الملجأ .
والشاهد : " لا شئ باقيا ، ولا وزر واقيا " حيث عملت " لا " فى النكرتين عمل ليس والاسم والخبر مذكوران .
(ينظر أوضح المسالك ١ / ٢٨٩ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦١٢) .

(2) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك ، ومعنى صدَّ : أعرض ، نيرانها : الضمير للحرب ، أنا ابن قيس : نسب نفسه إلى جده يريد أنه مشهور بالنجدة والشجاعة ،
والشاهد : لا براح ، حيث عملت " لا " عمل ليس وحذف خبرها والتقدير : لا براح لى .
(ينظر الكتاب ١ / ٥٨ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٣٩ ، ٢ / ٦٣١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغنى / ٥٨٢ ، ٦١٢) .

(3) من الآية ٥٠ من سورة القمر .

(4) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

لا يجوز " " ما مسيئا من أعتب " ، و لا يجوز " لا قائما رجل " .

الثالث : ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم – وهو غير ظرف ولا جار ومجرور – فإن تقدم بطل عمل " ما " و " لا " نحو : " ما طعامَكَ زيدٌ آكلُ " فآكل هو الخبر ، وطعامك معموله ، وقد تقدم على الاسم ، فلا يصح نصب الخبر " بما " فلا يجوز ما طعامك زيدٌ آكلاً ونحو : لا زيدا أحدٌ ضارب ، فضارب هو الخبر ، وزيدا معموله ، وقد تقدم على الاسم فلا يصح نصب الخبر بـ " لا " فلا يجوز : لا زيدا أحدٌ ضارباً .

أما إذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا وتقدم على الاسم فلا يبطل العمل نحو : ما عندك زيد مقيماً ، وما فى الدار زيد جالسا [1] ولا عندك أحدٌ قائما ، ولا فى المسجد رجلٌ مصليا .

وذلك لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها هذا : وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال " ما " عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها واستدلوا بقول الفرزدق : –

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [2]

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(2) البيت من البسيط وهو للفرزدق وهو من تميم ، وأصبحوا بمعنى صاروا ، قد أعاد الله نعمتهم : أى رد عليهم النعمة ، وهى البسط فى السلطان على سائر العرب والبيت يمدح به الشاعر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز – رضى الله عنه –

والشاهد : " ما مثلهم بشر " حيث عملت " ما " عمل ليس ، مع تقدم خبرها على اسمها فى رواية (مثلهم) بالنصب وقد خرج البيت على عدة أوجه أبينها فى صلب البحث – إن شاء الله تعالى – .

(ينظر ديوان الفرزدق ١ / ١٨٥ ، والكتاب ١ / ٦٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٨٠ ، ومغنى اللبيب ١ / ٨٢ ، والتصريح ١ / ١٩٨ ، وشرح شواهد المغنى / ٢٣٧ ، ٧٨٢) .

وقد ذكر ابن الأنبارى فى أسرار العربية أن من النحاة مـــن قـــال : إن إعمال " ما " مع تقدم خبرها على اسمها لغة لبعض العرب [1] .

وأجازوا أيضا إعمال " ما " مع تقدم معمول الخبر بطريق الأولى وقـــد رد الجمهور ما استدل به المجيزون ، ولم يقروا الاستشهاد بهذا البيت ولهـــم فى الرد عليه ثلاثة أوجه : —

أحدها : أنهم ينكرون أن تكون الرواية بنصب كلمة " مثلَهم " بـــل الرواية عندهم برفعها على أنها خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

الثانى : أنه على فرض تسليم نصب (مثلهم) فإن الشاعر قد أخطـأ فى هذا ، والسر فى ذلك الخطأ أنه تميمى وأراد أن يتكلم بلغة الحجـــاز ، فلـــم يعرف أنهم لا يعملون " ما " إذا تقدم خبرها على اسمها ولعله وجد خبر ليس قد جاء مقدما على اسمها فتوهم أن " ما " لكونها بمعنى ليس – تُعْطَى حُكْمَـها ، ولم يلتفت إلى أن "ما" فرع على "ليس" فى العمل، والفرع ليس فى قوة الأصل [2] .

الثالث : وعلى فرض تسليم أن الرواية كما يذكرون وأن الشـــاعر لم يخطئ ولكننا لا نسلم أن مثل منصوب ، بل هو مبنى على الفتح فى محل رفـــع خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ، والسر فى بناء مثل أنها اكتســـبت البنـــاء مـــن المضاف إليه وهو الضمير ، ولهذا شواهد فى القرآن منها قوله تعالى : " إِنَّهُ لَحـقٌّ مِثْلَ مَا أَنَكُمْ تَنْطِقُونَ " [3] فمثل صفة لحق وحق مرفوع ومثل مفتوح فوجب أن يكون مبنيا على الفتح فى محل رفع ، وقوله تعالى : " لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ " [4] .

---

(1) أسرار العربية ص ١٤٧ .

(2) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٢٨١ ومنحة الجليل بتحقيق ابن عقيل ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(3) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(4) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

وقيل " مثلهم " حال والخبر محذوف والتقدير : ما فى الوجـــود بشـــر مثلهم [1] وكانت " مثل " حالاً مع إضافتها لمعرفة لأن مثل من الألفـــاظ الـــتى لا تكتسب التعريف بالإضافة . وقد كانت فى أصل التركيب صفة لبشر فلمـــا تقدمت عليها صارت حالا منها والتقديم إحدى مسوغات مجىء الحـــال مـــن النكرة .

ورد الجمهور أيضاً على قولهم بإجازة العمل مع تقديم معمول الخبر على الاسم بأنه لو عملت " ما " مع تقدم معمول الخبر على الاسم لأدى ذلـــك إلى الفصل بين الحرف " ما " ومعموله " اسم ما " [2] .

وقد قال ابن مالك فى ألفيته :

إعمالَ " لَيْسَ " أُعْمِلَتْ " مَا " دُونَ " إنْ " مع بَقَا النَّفْى وترتيبُ زُكِنْ [3]

وسَبْقُ حَرْفِ جرٍّ أوَ ظَرْفٍ " كـ " مـــا " بى أنت معنياً " أجاز العلما

ثم قال :

فى النكرات أعملت كليس " لا " ..... [4]

---

(1) أوضح المسالك ٢٨٢/١ .

(2) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ بتصرف .

(3) شرح ابن عقيل ١ / ٣٠١ .

(4) السابق ١ / ٣١١ .

عمل لات

" لات " فرع " لا " فى العمل ، و " لا " فرع " ليس " فـــ " لات " فرع الفرع ؛ ولذلك لا تدخل إلا على أسماء الزمان ، و لا تعمل إلا فى النكرة ، ولا يذكر معها إلا أحد معموليها : (الاسم والخبر) ، والغالب كون المذكـــور هو الخبر ؛ لأنه موضع الفائدة ، ولا يتقدم معمولها المذكور عليها ؛ لضعفـــها فى العمل [1] .

ومع ذلك فقد اختلف العلماء فى عمل " لات " على أربعة آراء :

الأول : رأى الجمهور ، وهو أن "لات" تعمل عمل "ليس" بشرطين :

الشرط الأول : كون معموليها من أسماء الزمان .

الشرط الثانى : ألا يذكر معها إلا أحد معموليها ، والغالب كـــون المذكور هو الخبر [2] .

الثانى : رأى للأخفش وهو أن " لات " لا تعمل شيئا ، فإن كان مـــا مرفوعا فهو مبتدأ محذوف الخبر ، كما فى " وَلَاتَ حِـــينُ مَنَـــاص " [3] برفـــع حين [4] ، ويكون التقدير : ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم .

وإن كان ما بعد " لات " منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف كمـــا فى القراءة السبعية : " وَلَاتَ حينَ مناصٍ " بنصب " حين " ويكـــــون التقديـــر : ولا أرى حِينَ مناصٍ [5] .

---

(1) شرح المفصل ٢ / ١١٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٨٧ ، وشرح ابن عقيـــل ١ / ١١٨ ، وشـــرح الأشمونى مع الصبان ١ / ١٨٣ .

(2) مغنى اللبيب ١ / ٢٥٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٠ .

(3) من الآية ٣ من سورة (ص) .

(4) هى قراءة عيسى بن عمر (القراءات الشاذة لابن خالوية ص ١٢٩) .

(5) مغنى اللبيب ١ / ٢٥٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٠ .

الثالث : رأى آخر للأخفش ، وهو أن " لات " تعمل عمـــل " إنَّ " فتنصب الاسم وترفع الخبر [1] .

الرابع : رأى الفراء ، وهو أن " لات " تجر أسماء الزمان خاصة مثـــل " مُذْ " و " مُنْذْ "، واستدل لذلك بشاهدين :

أحدهما : قراءة : " وَلَاتَ حِينِ مناصٍ " بجر " حين " [2] .

ثانيهما : قول الشاعر :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ [3]

حيث استُعْمِلَتْ " لات " حرفا جارا لاسم الزمان " أوان " .

وأجيب عن البيت بجوابين : –

أحدهما : أنه على إضمار " مِنْ " الاستغراقية الزائدة وبقاء عملـــها ونظير ذلك فى بقاء عمل الجار الزائد مع حذفه قوله : –

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيراً يَدُلُّ عَلَى مُحصِّلَةٍ تُبِيتُ [4]

فى رواية جر " رجلٍ " [1] .

---

(1) مغنى اللبيب ١ / ٢٥٤ .

(2) هى قراءة عيسى بن عمر (تفسير القرطبى ١٥ / ١٤٣) .

(3) البيت من الخفيف وهو لأبى زبيد الطائى .

والاستشهاد بقوله : " ولات أو ان " على أن " لات " تجر أسماء الزمان .

(ينظر البيت فى شعر أبى زبيد الطائى ص ٣٠ ، والإنصاف ١ / ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٥٠٩) .

(4) البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن قعاس المرادى .

اللغة : المحصلة : المرأة التى تُحَصِّلُ تراب المعدن كناية عن يُسْرِ المهر ، وتُبِيتُ : مضارع أبات ، أى : تجعل لى بيتـــا عن طريق الزواج .

والشاهد فى قوله : " أَلَا رَجُلٍ " فى رواية جر " رجل " على إضمار " من " الاستغراقية الزائدة ، وبقاء عملـــها ، والبيت مسوق للتنظير وفيه رواية أخرى بنصب " رجل " على أنه مفعول لفعل محذوف لدلالة المعنى ، والتقديـــر " ألا تَرُونَنِى رجلا " أو محذوف على شريطة التفسير أى : ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا .

(ينظر الكتاب ٢ / ٣٠٨ ، والمغنى ١ / ٦٩ ، ٢٥٥ ، ٢ / ٦٠٠ ، وخزانة الأدب ٣ / ٥١ ، ٥٣) .

ثانيهما : أن الأصل : وَلاَتَ أَوَانَ صُلْحٍ " ثم حذف المضاف إليه " صلح " فبنى المضاف " أَوَان " لقطعه عن الإضافة كما يبنى " قبلُ " و " بعدُ " إلاَّ أَنَّ " أوان " بنى على الكسر لشبهه " بنَزَالِ " وَزْناً ، أو أنه بُنِىَ على السكون وهو أصل البناء ، ثم كسر على أصل التقاء الساكنين : (الألف والنون) كما كسر أَمْسِ و جَيْرِ ، ونُوِّنَ " أوان " عوضا من المضاف إليه المحذوف " صُلْح " كما ذهب إليه الزجاج والزمخشرى [٢] .

وأجيب عن قراءة الْجَرِّ فى حِينِ " بجوابين – أيضا : –

أحدهما : ما ذكر فى الجواب الأول عن البيت من إضمار " من " الاستغراقية وبقاء علمها .

ثانيهما : أن الأصل : " وَلاَتَ حِينَ مَنَاصِهِمْ " بثلاثة متضايفات " حين " مضاف ، و "مناص" مضاف إليه و " مناص " مضاف والضمير مضاف إليه ، ثم حذف المضاف إليه الأخير فقطع مُضَافُهُ وهو " مناص " عن الإضافة فَبُنِىَ على الكسر وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه المحذوف ، ثم بنى المضاف " حين " لاكتسابه البناء من إضافته إلى مبنى [٣] .

هذا ، وقد رجح أبو حيان القول بأن " لات " لا تعمل شيئا – وهو أحد قولى الأخفش – لأنها لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مُثْبَتَيْنِ ، ولأنَّ " لات " محمولة على ليس ، وليس لا يجوز حذف اسمها ، وَلَوْ حُذِفَ اسمُ " لات " لكانوا قد تصرفوا فى الفرع ما لم يتصرفوا فى الأصل [٤] .

---

(١) المغنى ١ / ٢٥٥ .

(٢) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٣٢٠ ، والكشاف للزمخشرى ٤ / ٧١ .

(٣) المغنى ١ / ٢٥٥ .

(٤) ينظر التذييل والتكميل لأبى حيان ٢ / ٥٠٧ – ٥٠٨ .

معمول (لات)

لا تعمل " لات " فى غير أسماء الزمان اتفاقا ، لكن اخْتُلِفَ فى لفظ هـذا الاسم المعمول على مذهبين :

أحدهما : مذهب سيبويه والفراء والزمخشرى ، وهو أنها لا تعمـل إلا فى لفظة " حين " خاصة [1] .

ثانيهما : مذهب الفارسىَ وابن مالك وغيرهما ، وهـــو أن " لات " تعمل فى لفظة " الحين " وما رَادَفَها من أسماء الزمان كأوان والساعة [2] .

ويشهد للمذهب الثانى قول الشاعر : —

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقول الآخر :

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ [3]

فقد عملت " لات " فى " أوان " و " سَاعة " فدل ذلك علـــى عـــدم اختصاصها بلفظ " الحين " .

---

(1) الكتاب ١ / ٥٧ ، ومعانى القرآن ٢ / ٣٩٧ ، والكشاف ٤ / ٧١ والمغنى ١ / ٢٥٤ .

(2) ينظر : تسهيل الفوائد لابن مالك ص ٥٧ ، والمغنى ١ / ٣٥٤ ، والتصريح ١ / ٢٠٠ .

(3) البيت من الكامل وهو لمحمد بن عيسى التميمى .

والشاهد قوله : " ولات ساعة مندم " حيث عملت " لات " فى " ساعة "

(ينظر البيت فى شرح الأشمونى ١ / ١٨٣ ، والعينى ١ / ٢١٢) .

" إن النافية "

" إن " النافية مختلف فى إعمالها بين العلماء :

فذهب الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين إلى جواز إعمالها وذهب جمهور البصريين إلى منع إعمالها .

والصحيح جواز إعمالها لوروده نثراً وشعراً ، فمن النثر قولهم : " إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاَّ بالعافية " [1] وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير : " إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ " [2] بنصب (عباداً) .

ومن الشعر قول الشاعر : —

إِنْ هُوَ مَسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ [3]

حيث عملت " إن " فنصبت الخبر (مستوليا) .

---

(1) " إن " نافية عاملة عمل " ليس " " أحد " " اسم " إنْ " مرفوع خبراً " خبر " إنْ " منصوب " من أحد " : جار ومجرور متعلق بخبر " إلا " أداة استثناء " بالعافية " جار ومجرور يقع موقع المستثنى من " خيرا ".

(2) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف ، وينظر إملاء ما من به الرحمن : ١/ ٢٩٠ ، ٢٩١ .

والمعنى على هذه القراءة : ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم فى الإتصاف بالعقل ، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين فما بالكم تعبدون ماهو دونكم بعدم الحياة والإدراك .

والإعراب : " إن " نافية عاملة عمل " ليس " الذين " اسم " إنْ " مبنى فى محل رفع " تدعون " فعل مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل ، والمفعول محذوف والتقدير " تدعونهم " والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول " من دون الله " جار ومجرور ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتدعون " عباداً " خبر إنْ ، أمثالكم صفة ومضاف إليه .

(3) البيت من المنسرح ، ولم يعلم قائله .

والمعنى : يصف إنسانا بالضَّعَة وانحطاط المنزلة وضعف الشخصية وأنه ليس بأهل ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين .

والشاهد فى قوله : " إن هو مستوليا " حيث عملت " إن " فنصبت الخبر .

(ينظر أوضح المسالك ١ / ٢٩١ ، والجنى الدانى ص ٢٠٩ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ وهمع الهوامع ١ / ١٢٥) .

ومن ذلك قول الشاعر :

إنَ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِه وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ [1]

فعملت " إنْ " ونصبت الخبر " مَيْتاً " .

ومع ذلك فإعمال " إنْ " عَمَل " لَيْسَ " نادر .

ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمـــل فى النكـــرة والمعرفة ، فتقول : إنْ رجلٌ قائما ، وإنْ زيدٌ القائمَ ، وإنْ زيدٌ قائما " [2] .

ولا كلام فى " لات " ، و " إنْ " من حيث التقـــديم والتأخـــير أمـــا " لات " فلأنه لا يذكر معها إلا أحد معموليها ولا يذكران معا فكيف يكـــون بينهما تقديم وتأخير ، ولا يتقدم معمولها المذكور عليها لضعفـــها فى العمـــل ؛ لكونها فرع الفرع كما سبق .

وأما " إنْ " فلضعفها فى العمل لا يتصرف فيها بالتقديم والتأخير لأنهـــا لا تتصرف تصرف الأفعال .

وأما " ما " و " لا " فقد تبين حال التقديم والتأخير فى خبرهما ومعمـــول خبرهما ، وما لذلك من تأثير فى العمل .

---

(1) البيت من الطويل ولم يعلم قائله .

والمعنى : ليس المرء ميتا بحلول أجله ، وإنما يكون فى عداد الأموات إذا بُغِىَ عليه وخُذل فلم ينصره أحد .

والشاهد فى قوله : " إن المرء مَيْتاً " حيث أعملت " إنْ " فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(ينظر الجنى الدانى ص ٢١٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١٢٥ ، والدرر اللوامع ٢ / ١٠٩) .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ٣١٩ .

المطلب الثانى
التقديم والتأخير فى (إنّ) وأخواتها

هذا هو النوع الثانى من الحروف الناسخة للابتداء وهو "إنَّ" وأخواتها ، وهى ستة أحرف : إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، ولَيْتَ ، ولعلَّ ، ولكل واحـــد منها معنى : –

فمعنى " إنَّ " و " أنَّ " التوكيد وإزالة الشك ومعنى " كأن " التشـــبيه المؤكد ومعنى " لكن " الاستدراك ، ومعنى " ليت " التمنى ، ومعنى " لعـــل " الترجى والإشفاق .

والفرق بين التمنى والترجى ، أن التمنى يكون فى الممكن نحو " ليـــت زيدا قائم " وفى غير الممكن نحو قول الشاعر : –

ألا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ [1]

وأما الترجى فلا يكون إلا فى الممكن نحو : لعلَّ اللهَ يرحمنا .

هذا ، وقد جعل سيبويه هذه الأحرف خمسة فقط ، فلم يذكـــر " أنَ " لأنه يجعلها فرعا " لإن " قال : " هذه الحروف مترلتها من الأفعال وهـــى : إنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، وكأنَّ ، وذلك قولك إنَ زيدا منطلـــق ، وإن عمـــرا مسافر " وإن زيدا أخوك ، وكذلك أخواتها [2] .

وقد زاد بعضهم حرفا سابعا وهو " عَسَىَ " بمعنى لَعَلَّ وشَرْطُ اسمـــها أن يكون ضميرا ،كقول الشاعر : –

([1]) البيت من الوافر وهو لأبى العتاهية الشاعر الصوفى المشهور " والشاهد : " ليت الشباب يعود يومـــا " حيث جاء التمنى فى غير الممكن ، إذ الشباب لا يعود .

(ينظر ديوان أبى العتاهية ص ٣٢ ، ومغنى اللبيب ١ / ٢٨٥ وشرح قطر الندى ص ١٤٨) .

([2]) الكتاب ٢ / ١٣١ .

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِى نَحْوَهَا فَأُعُودُهَا [1]

والشاهد : " عساها نار كأس " فاسم عسى الضمير " ها " وخبرهـــا قوله : " نارُ كأس " [2] .

(عمل إنّ وأخواتها)

هذه الحروف تعمل فى المبتدأ والخبر عكس " كان وأخواتها " فتنصـــب المبتدأ وتجعله اسما لها وترفع الخبر وتجعله خبرا لها نحو : إن زيدا قائم .

وقد ذهب البصريون إلى أن هذه الحروف تعمل فى المبتدأ والخبر معـــا ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها فى الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الـــذى كان له قبل " إنّ " وأخواتها " [3] وهذا فاسد وذلك لأن الابتداء الذى كـــان عاملا فى المبتدأ والخبر قد زال فلما زال العامل زال عمله ، وقد رأينا فيما سـبق أن كل ما عمل فى المبتدأ عمل فى الخبر نحو ظَنَّ وكان وكاد وأخواتها [4] .

وقد قال ابن مالك فى عمل هذه الحروف :

لإنّ ، أنَّ ، لَيْتَ ، لَكنَّ ، لَعَلَّ كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

كانَّ زيداً عـــــــالمٌ بأنى كُـفْءٌ ، ولَكِنّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ [5]

---

(1) البيت من الطويل وهو لصخر بن جعد الخضرى ، وتَشَكَّى : يصيبها مرض فتشكو آلامه ، أعودهـــا : أزورها فى مرضها .

والشاهد : " عساها نار كأس " حيث نُصِبَ الضمير محلا بعسى ورفع بها ما بعد الضمير فدل علـــى أنهـــا تعمل عمل (إنَّ) .

(ينظر أوضح المسالك ١ / ٣٢٩ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٥٣ ، وشرح شواهد المغنى / ٤٤٦) .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٨ بتصرف .

(3) شرح المفصل ١ / ١٠٢ بتصرف يسير .

(4) السابق نفسه .

(5) شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٥ .

وإنما عملت هذه الحروف لشبهها بالفعل من جهة اللفظ والمعنى :

فأما من جهة اللفظ فثلاثة أمور :-

أحدها : أن هذه الحروف على ثلاثة أحرف أو أكثر [1] .

ثانيها : أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية [2] .

ثالثها : أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، تقول : إننى ، كأننى ، ليتنى ، لعلنى ، وهكذا كما أن الفعل تلحقه نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم وجوبا : ضربنى ، يضربنى اضربنى [3] .

وأما الذى من جهة المعنى فأمران :-

أحدهما : أن هذه الأحرف تطلب الأسماء وتختص بهـــا ، كمـــا أن الأفعال تطلب الأسماء وتختص بها [4] .

ثانيهما : أن هذه الحروف تدل على معانى الأفعال ، فإنَّ وأَنَّ يـــدلان على معنى أكدت [5] ، وكأنَّ تدل على معنى شبهت ، وليت على معنى تمنيت ، ولعل على معنى رجوت [6] .

فإن قيل : إن الفعل يرفع الاسم الأول وينصب الثانى ، فلماذا خالفته : " إن " وأخواتها فنصبت الأول ورفعت الثانى ، فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنها لما قويت مشابهتها للفعل ، وليســـت هـــى أفعـــالا فى الحقيقة خافوا – إذا هم قدَّموا المرفوع وأخروا المنصوب والتزموا ذلـــك – أن

---

(1) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٣٢٥ .

(2) شرح المفصل ٨ / ٥٤ .

(3) عدة السالك ١ / ٣٢٥ .

(4) السابق ، وشرح المفصل ٨ / ٥٤ .

(5) السابقان .

(6) عدة السالك ١ / ٣٢٥ .

يتبادر إلى الذهن أنها أفعال وليست حروفا فعكسوا ترتيب المعمولين ليدلوا على حقيقة أمرها [1] .

ثانيهما : أنها شُبِّهت بالفعل الذى تقدم مفعوله على فاعله ، فإذا قلت : إن زيدا قائم، كان بمنزلة ضرب زيداً عمرو ، بتقديم المفعول وتأخير الفاعل [2] .

حكم معمول إن وأخواتها من حيث التقديم والتأخير

ينبغى أن نعلم أولا أن " إنَّ " لا تدخل على مبتدأ يجب لـــه التصـــدر كاسم الاستفهام والشرط ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن ، فإنه ممـــا يجـــب تصدره ، وقد دخلت " إنَّ " عليه فى قول الأخطل :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِباءَ [3]

فإنَّ حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير الشأن محذوفا ، ومَنْ اســـم شرط مبتدأ ، خبره جملة جواب الشرط والمبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن يجعل اسم الشرط اسما لإن، لأنه مما يجب تصدره فلا يعمل فيه ما قبله [4] .

حكم تقديم معمول إن وأخواتها عليها .

لا يجوز تقديم اسم إن وأخواتها ولا خبرها عليها ، وذلك لأنها فروع فى العمل على الفعل فلابد أن تنحط عنه درجة ، وذلك لأن الفروع أحط رتبة من الأصول ، فإذا كان الفعل يجوز تقديم بعض معمولاته عليه ، فذلك لأنه أصل فى العمل ، وأصالته تعطيه قوة العمل فيما قبله ، وأما هذه الحروف فلما كـــانت فروعا كانت ضعيفة فلا تقوى على العمل فيما قبلها [5] .

---

(1) عدة السالك ١ / ٣٢٥ .

(2) شرح المفصل ٨ / ٥٤ بتصرف .

(3) البيت من الخفيف وهو من شواهد شرح المفصل ٣ / ١١٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٦ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩١٨ ، وخزانة الأدب ١ / ٤٥٧ ، ٥ / ٤٢٠ ، ٩ / ١٥٥ ، ١٠ / ٤٤٨ .
والشاهد قوله " إن من يدخل " حيث جاء اسم " إن " ضمير شأن محذوفا .

(4) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٢ / ٣٢٦ ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٦ .

(5) الأشباة والنظائر ١ / ٣١٢ بتصرف .

حكم تقديم خبر إن وأخواتها على اسمها

يجب فى باب إن وأخواتها تقديم الاسم وتأخير الخبر ، ولا يجوز تقـــديم الخبر على الاسم .

قال سيبويه فى تعليل ذلك : " ..... ليس لك أن تقول : كَأَنَّ أخـــوك عبدَ الله ، تريد : كأنّ عبدَ الله أخوك ، لأنها لا تصرَّفُ تصرف الأفعال ... فمـن ثم فرقوا بينهما ..... فلم يجروها مجراها ولكن قيل : هى بمنزلة الأفعـــال فيمـا بعدها وليست بأفعال " [1] .

وقال ابن يعيش فى توضيح ذلك : " (إنما قدم المنصوب فيـــها علـى المرفوع فرقا بينها وبين الفعل ، فالفعل من حيث كان الأصل فى العمل جـــرى على سَنَنِ قياسه فى تقديم المرفوع على المنصوب ؛ إذ كان رتبة الفاعل مقدمـــة على المفعول ، وهذه الحروف لما كانت فى العمل فروعا على الأفعال ومحمولـــة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عـــن درجـة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل [2] .

هذا إذا لم يكن خبر إن وأخواتها ظرفا ولا جارا ومجرورا ، فـــإن كـــان ظرفا أو جارا ومجرورا لم يلزم أن يكون مؤخرا بل قد يجوز تقديمه على الاســـم ، وقد يعرض ما يوجب تقديمه على الاسم وقد يعرض ما يوجب تأخـــيره عـــن الاسم ، كما يلى : —

أولا : ما يجوز تقديمه وتأخيره :

وذلك إذا لم يمنع مانع من التقديم والتأخير كما سيأتى كقول الله تعالى : " إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ " [3] ونحو : ليت فى الدار محمـــدا ، وإن

---

(1) كتاب سيبويه ٢ / ١٣١ بتصرف .

(2) شرح المفصل ١ / ١٠٢ .

(3) الآيتان ٢٥ ، ٢٦ من سورة الغاشية .

عندك زيدا ، وكأن هنا أسدا ، فيجوز تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور ويجوز تأخيره – فى مثل هذه الأمثلة [1] .

وإنما جاز ذلك فى الظرف والجار والمجرور لأنهم قد توسعوا فيهما وخصوهما بذلك لكثرتهما فى الاستعمال ، وقد فصلوا بهما بين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه كقول الشاعر : –

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْماً يَهُودِىٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ [2]

فالمراد بكف يهودى يوما ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف .

وقول الشاعر : –

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ [3]

والمراد : أصوات أواخر الميس ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ، فإذا جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشىء الواحد كان جواز الفصل بهما بين إن واسمها أسهل لأنهما شيئان منفصلان وليسا كالشىء الواحد [4] .

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ بتصرف .

(2) البيت من الوافر وهو لأبى حية النميرى ، ومن شواهد الكتاب ١ / ١٧٩ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٣ ، والتصريح ٢ / ٥٩ ، ولسان العرب ١٢ / ٣٩٠ .
والشاهد قوله : " بكف يوما يهودى " حيث فصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه .

(3) البيت من البسيط ، وهو لذى الرمة فى ديوانه ص ٩٩٦ والكتاب ١ / ١٧٩ ، ٢ / ١٦٦ ، ٢٨٠ ، والإنصاف ١ / ٤٣٣ ، والخصائص ٢ / ٤٠٤ .
والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور .

(4) شرح المفصل ١ / ١٠٣ .

ثانيا : ما يجب فيه تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور على اسم " إن " وذلك فى موضعين :

أحدهما : إذا كان اسم إنَّ متصلا بضمير يعود إلى شيء فى الخبر فلو قدم اسم إن وأخر خبرها لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز نحو : إن فى الدار صاحبَها ، ويمتنع : إن صاحبها فى الدار ، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة [1] .

الآخر : أن يقترن الاسم بلام الابتداء نحو قوله تعالى : " إنَّ فى ذَلِكَ لَعِبْرَةً " [2] وقوله عز وجل : " وَإِنَّ لَكَ لأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ " [3] وكثير من الآيات الكريمة مثل هاتين الآيتين .

وإنما وجب تقديم الخبر وتأخير الاسم المقترن بلام الابتداء ، لأنه لو تقدم وجاء بعد إنَّ مباشرة لاجتمع مؤكدان " إنَّ واللام " على مؤكدٌ واحد ، وهذا لا يجوز .

ثالثا : ما يجب فيه تأخير الخبر الظرف والجار والمجرور .

وذلك فى موضعين : –

أحدهما : أن يكون الخبر مقترنا بلام الابتداء نحو قوله سبحانه " إنَّ الأبرَارَ لَفِى نَعِيمٍ " [4] فلو تقدم الخبر وهو مقترن بلام الابتداء لاجتمع مؤكدان على مؤكَّدٍ واحد كما بينا .

---

(1) عدة السالك ١ / ٣٣٣ .
(2) من الآية ١٣ من سورة آل عمران .
(3) من الآية ٣ من سورة القلم .
(4) الآية ١٣ من سورة الانفطار .

الآخر : أن يكون الاسم ضميرا متصلا ولو تأخر لا نفصل الضمـــير نحو أنك من قوم شرفاء .

وقد يجتمع الموضعان كما فى قوله تعالى : " وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ " [1] .

فاسم إن ضمير متصل وخبرها مقترن بلام الابتداء .

تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور إذا تقدم على اسم إن وأخواتها

اختلف النحاة فى تقدير عامل الظرف والجار و المجرور إذا قدما على اسم إن .

فذهب قوم إلى تقديره بعد اسم إن حتى لا يفصل بين إن واسمها بغـــير الظرف والجار والمجرور فإذا قلنا : إن عندك زيدا ، فإن التقدير : إن عندك زيدا مستقر .

وذهب قوم إلى تقديره قبل الظرف ، والجار والمجرور ، فيكون تقديره ، بعد إن أو إحدى أخواتها مباشرة ، ولا يعتد به فاصلا لكونـــه لازم الإضمـــار ولا يجوز إظهاره [2] ، فيكون التقدير على هذا المذهب :

إن مستقر عندك زيدا ، ولا ينطق بهذا ، بل يقال : إن عندك زيـــدا ، والمتعلّق واجب الحذف .

والرأى الأول أولى لكون تقدير المتعلق وهو فى الحقيقة الخبر فى محله بعد الاسم .

هذا وتقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور على الاسم جائز إذا لم يكـن الحرف الناسخ " عسى " فإن كان الحرف الناسخ " عسى " لم يجز توسط خـبره بينه وبين اسمه مطلقا سواء أكان خبره ظرفا أو جارا أو مجـــرورا ، أم لم يكـن كذلك ، والسر فى ذلك ما عرفناه من اشتراط كون اسم " عســـى " ضمـــيرا

---

(١) الآية ٤ من سورة القلم .

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٢٨٦ .

متصلا به ولا يفصل بينهما بشيء ، نحو : عساها عندك ، فلو قدمنا الخبر على الاسم لا نفصل الضمير مع إمكان اتصاله ، وفصل بينها وبين اسمها فيفقد شرط العمل [1] .

وقد قال ابن مالك فى ألفيته مبينا الترتيب الذى تكون عليه جملة إن وأخواتها مع اسمها وخبرها :

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِى الَّذِى كَلَيْتَ فِيهَا أَوْهُنَا - غَيْرَ الَّبذِى [2]

أى يراعى الترتيب الأصلى وجوبا إلا إذا كان الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا .

حكم تقديم معمول الخبر على الاسم :

معمول الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم سواء أكان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أم لم يكن ، نحو : إن زيدا آكل طعامك ، إن زيدا واثق بك ، إن زيدا جالس عندك ، لا يجوز : إن طعامك زيدا آكل ولا : إن بك زيدا واثق ، ولا إن عندك زيدا جالس .

وأجاز بعضهم تقديم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا وجعل منه قول الشاعر :

فلا تلحنى فيها ، فإن بحبها أخاك مصاب القلب جم بلابله [3]

---

(1) عدة السالك إلى أوضح المسالك ١ / ٣٣٢ .

(2) شرح ابن عقيل ١ / ٣٤٨ .

(3) البيت من الطويل وهو بلا نسبة . لا تلحنى : لا تلمنى . فلا ناهية تلح فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف حرف العلة والنون للوقاية والياء مفعول والمعنى : لا تلمنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها واستولى عليه حبها ، وبلابلة : وساوسه .

والشاهد : فإن بحبها أخاك مصاب * حيث قدم معمول الخبر وهو جار ومجرور على الاسم والأصل فإن أخاك مصاب القلب بحبها .

(ينظر : الكتاب ٢ / ١٣٣ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٩٣ ، وهمع الهوامع ١ / ١٣٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٩٦٩) .

وفى كتاب سيبويه ما يؤيد رأى من يجيز تقدم المعمول الظرف والجـــار والمجرور حيث قال [1] : " وتقول : إن بك زيدا مـــأخوذٌ ، وإن لـــك زيـــدا واقف ..... ومثل ذلك : إن فيك زيدا لراغب قال الشاعر : –

فلا تَلْحَنِي فِيهَا ، فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

والأصل فى هذه الأمثلة التى ذكرها سيبويه : إن زيدا مأخوذ بـــك وإن زيدا واقف لك ، وإن زيدا لراغب فيك .

وأصل البيت : فإن أخاك مصاب القلب بحبها .

والله أعلم ،

---

(1) كتاب سيبويه ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ بتصرف .

المطلب الثالث

التقديم والتأخير فى (لا) النافية للجنس

هذا هو النوع الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهو حرف واحد هو لا النافية للجنس .

والمراد بها " لا " التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله [1] وهى التى يصلح ذكر من الاستغراقية بعدها نحو : لا رجلَ قائمٌ ، معناه لا مِنْ رجلٍ قائمٌ ، ولذلك لا يجوز الإضراب بعدها فيقال : لا رجلَ قائم بل رجلان ، لما فى ذلك من تناقض ؛ إذ كيف تنفى القيام عن الجنس كله ، ثم تثبته لبعضه .

وأما " لا " التى يرفع بعدها الاسم ، فليست نصا فى نفى الجنس نحو : لا رجلٌ قائما ، إذ تحتمل نفى المفرد ، ونفى الجنس ، فإذا أريد بها نفى المفرد صح الإضراب بعدها فتقول : لا رجلٌ قائما بل رجلان ، وإذا أريد بها نفى الجنس لم يصح الإضراب بعدها فلا هذه محتملة وليست نَصَّيَّةً [2] .

(لا) تعمل عمل (إن) لشبهها بها .

تعمل " لا " النافية للجنس عمل " إن " فتنصب المبتدأ لفظا أو تقديرا تجعله اسما لها ، وترفع الخبر وتجعله خبرا لها ، سواء أكانت " لا " مفردة ، أم كانت مكررة نحو : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ ، ونحو : " لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله " غير أنَّ عملها وهى مفردة واجب ، وعملها وهى مكررة جائز [3] وإنما عملت لا النافية للجنس عمل " إنَّ " لشبهها بها فى عدة أمور : —

---

(1) شرح ابن عقيل ١ / ٣٩٣ .

(2) السابق نفسه بتصرف .

(3) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٥٤ .

أحدها : أن " إنّ " للتوغل فى الإثبات أى لتأكيد الإثبـــات و " لا " للتوغل فى النفى أى : لتأكيد النفى ، فلما توغلتا فى الطرفين (الإثبات والنفى) تشابهتا فأعملت عملها [1] .

الثانى : أن كلا منهما يختص بالدخول على الجملة الاسمية [2] .

الثالث : أن كلا منهما له حق التصدر فلا يقع حشوا [3] .

الرابع : أن لفظ " لا " مساوٍ للفظ " إنَّ " إذا خففت فى كون كـــل منهما على حرفين [4] .

ومن مسوغات عمل " لا " هذا العمل أنها تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمنى فتشبه حينئذ " ليت " فألحقت بها فى العمل ، ثم حملت فى سائر أحوالها على حالها فى التمنى [5] .

ومع هذه المشابهة المذكورة فإن عمل " لا " ضعيف ؛ وذلـــك لأنهـــا شبهت بالمشبهة ، فقد سبق أن عرفنا أن " إنَّ " تعمل لشبهها بـــالفعل و " لا " تعمل لشبهها " بإن " فهى مشبهة بمشبهة ، ولذلك يشترط فى إعمالهـــا هـــذا العمل عدة شروط :

الشرط الأول : ألا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل بطل عملـــها وانتقل العمل إلى حرف الجر قبلها تقول : جئت بلا مالٍ ، وغضبت من لاشىءٍ والسبب فى إهمالها – هنا – أنها فقدت شيئين من مسوغات عملها :

---

(1) شرح التسهيل ٢ / ٥٤ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٧ .

(2) شرح المفصل ١ / ١٠٥ ، وشرح التسهيل ٢ / ٥٤ .

(3) شرح التسهيل ٢ / ٥٤ ، وعدة السالك ٢ / ٣ .

(4) شرح التسهيل ٢ / ٥٤ .

(5) السابق نفسه .

أحدهما : أنها فقدت معنى " من " الاستغراقية ، فلا يصلح تقدير " من " بعدها فلا يجوز : جئت بلا من مال ، ولا غضبت من لا من شيءٍ ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، و" لا " مهملة لا يعتد بها .

ثانيهما : أنها فقدت جزءا من الشبه بإنَّ ، وهو التصدر لأن دخول حرف الجر عليها أزال عنها التصدر الذى هو جزء من وجه الشبه بينها وبين " إنَّ " [1] .

الشرط الثانى : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فلا تعمل فى المعرفة وذلك لأنها لنفى الجنس ولا يمكن حصول نفى الجنس فى المعرفة لأن المعرفة ليست لفظا عاما حتى ينتفى الجنس بانتفائها [2] .

فإن كان اسمها أو خبرها معرفة أهملت وكررت نحو : لا زيدٌ فى الدار ولا عمرو ، فإنْ ورد ما ظاهره أنها عاملة فى المعرفة أُوِّلَ بالنكرة كقولهم قضية ولا أَبَا حسنٍ لها ، والتقدير : ولا مِثْلَ أبى حسن لها ، والدليل على إمكان تأويله بالنكرة وصفه بالنكرة فى قولك : لا أبا حسن حلالاً لها [3] .

الشرط الثالث : ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل مهما كان هذا الفاصل فإن حدث فصل أُلْغِيَتْ " لا " نحو قوله تعالى : " لاَ فِيهَا غَوْلٌ " [4] .

ومن ثم نستطيع الحكم بمنع تقدم خبر " لا " على اسمها باقية على عملها وذلك لما يؤدى إليه من إبطال العمل ؛ لأننا إذا قدمنا الخبر على الاسم

---

(1) شرح الكافية ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ بتصرف .

(2) شرح الكافية ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ بتصرف يسير .

(3) شرح ابن عقيل ١ / ٣٩٤ .

(4) من الآية ٤٧ من سورة الصافات ، وينظر شرح الكافية ١ / ٢٥٥ وأوضح المسالك ٢ / ٣ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٩٤ .

فصلنا بين " لا " واسمها ، وقد عرفنا أن من شروط إعمالها ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل أياً كان هذا الفاصل ولو كان الخبر سواء كان ظرفـــا أو جـــارا ومجرورا أم لا .

ونستطيع الحكم كذلك بمنع تقدم شيء من معموليها عليها لأن لها حق التصدر فلا يتقدم معمولاها عليها ؛ لما تبين لنا من ضعفها فى العمل فهى مشبهة بإن المشبهة بالفعل وقد عرفنا فى مطلب " إن " وأخواتها " أنها لا يقدم عليـــها اسمها ولا خبرها لضعفها ، فمن باب أولى لا يجوز تقدم اســـم " لا " وخبرهـــا عليها لكونها أضعف من " إنَّ " فى العمل بكونها مشبهة بها فيه .

والله أعلم .

قائمة المصادر والمراجع

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيـــان الأندلســـى ، تحقيـــق د / مصطفى النماس .

(٢) أسرار العربية للأنبارى ، تحقيق / محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمـــع العلمى العربى بدمشق ، الطبعة الأولى ١٩٥٧ م .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ، ط / دار الكتب العلمية / بيروت .

(٤) إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبرى ، ط/دار الكتب العلمية/بيروت .

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف ، للأنبارى ، تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٦) أوضح المسالك لابن هشام الأنصارى ، تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٧) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ، تحقيق د / عياد بن عيد الثبيـــتى ، ط / دار الغرب الإسلامى / بيروت ١٤٠٧ هـــ / ١٩٨٦ م .

(٨) التذييل والتكميل لأبى حيان الأندلسى / الجزء الثانى ، تحقيق / السيد تقى عبـــد السيد رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر برقم ١١٣٠ .

(٩) تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق د / محمد كـــامل بركـــات ، ط / دار الكاتب العربى .

(١٠) التصريح على التوضيح للشيخ/خالد الأزهرى ، ط/مكتبة الكليات الأزهرية .

(١١) تهذيب اللغة للأزهرى ، تحقيق د / عبد العظيم محمود ، ط / الدار المصريـــة للتأليف والترجمة .

(١٢) الجنى الدانى للمرادى ، تحقيق د/فخر الدين قباوة ، ومحمد نبيل فـــاضل . ط / دار الآفاق الجديدة / بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .

(١٣) خزانة الأدب لعبد القادر البغدادى ، تحقيق/ عبد السلام محمد هـــارون . ط / مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٨٩ م .

(١٤) الخصائص لابن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، ط / دار الكتاب العـــربى بيروت .

(١٥) الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطى، تحقيق / عبـــد العال سالم مكرم،ط/ دار البحوث العلمية / الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

(١٦) ديوان أبى العتاهية ، تحقيق/شكرى فيصل ، ط/مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٥ م .

(١٧) ديوان أمية بن أبى الصلت ، جمع/بشير يموت ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٣٤ م .

(١٨) ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق وشرح / إميل يعقوب ، ط / دار الكتاب العربى ، بيروت لطبعة الأولى ١٩٩٢ م .
(١٩) ديوان ذى الرمّة ، شرح / أحمد بن حاتم الباهلى ، تحقيق / عبد القدوس أبى صالح ، ط / مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .
(٢٠) ديوان الشماخ بن ضرار ، تحقيق / صلاح الدين الهادى ، ط / دار المعاوف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م .
(٢١) ديوان الفرزدق ، ط / دار صادر ، بيروت .
(٢٢) ديوان كعب بن زهير ، تحقيق وشرح / على فاعور ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
(٢٣) ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) جمع وتحقيق / عبد الستار أحمد فراج ، ط / مكتبة مصر بالقاهرة .
(٢٤) سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق / حسن هنداوى ، ط / دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
(٢٥) شرح ابن عقيل ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد .
(٢٦) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، ط / دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ١٩٧٩ م .
(٢٧) شرح أشعار الهذليين لأبى سعيد بن الحسين السكرى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مراجعة محمود محمد شاكر ،ط / مكتبة دار العروبة بالقاهرة .
(٢٨) شرح الأشمونى مع حاشية الصبان ، ط / عيسى البابى الحلبى .
(٢٩) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، ط / لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ .
(٣٠) شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى ، ترتيب وتعليق / عبد الغنى الدقر ، ط / دار الكتب العربية ودار الكتاب ، بيروت .
(٣١) شرح شواهد المغنى للسيوطى ، ط / دار مكتبة الحياة ، بيروت .
(٣٢) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد،ط/المكتبة التجارية الكبرى،الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٣.
(٣٣) شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الأستراباذى ، ط / دار الكتب العلمية بيروت .

(٣٤) شرح المفصل لابن يعيش ، ط / مكتبة المتنبى .
(٣٥) شعر أبى زبيد الطائى ، تحقيق / نورى حمودى القيسى ، ط / مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٧ م .
(٣٦) عدة السالك إلى أوضح المسالك للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد = أوضح المسالك .
(٣٧) القراءات الشاذة لابن خالويه ، ط / مكتب المتنبى ، القاهرة .
(٣٨) كتاب سيبويه ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، ط / مكتبة الخانجى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض .
(٣٩) الكشاف لجار الله الزمخشرى ، تحقيق / محمد الصادق قمحاوى ، ط / مصطفى الحلبى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
(٤٠) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ، تحقيق / د / محيى الدين رمضان ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
(٤١) لسان العرب لابن منظور / ط / دار صادر ، بيروت .
(٤٢) مجمع الأمثال للميدانى ، ط / دار الفكر ، بيروت .
(٤٣) المحتسب لابن جنى ، تحقيق / على النجدى ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبى ، ط / لجنة إحياء التراث الإسلامى فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ هـ .
(٤٤) المحكم لابن سيدة ، تحقيق د / عائشة عبد الرحمن ، ط / مصطفى البابى الحلبى وأولاده ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
(٤٥) مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ، تحقيق/حاتم صالح الضامن ، ط / مؤسسة الرسالة ، بيروت .
(٤٦) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د / عبد الجليل شلبى ، ط / عالم الكتب ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
(٤٧) مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط / محمد على صبيح وأولاده .
(٤٨) المفصل لجار الله الزمخشرى ، ط / دار الجيل - بيروت .
(٤٩) منحة الجليل ، تحقيق شرح ابن عقيل ، للشيخ/محمد محيى الدين عبد الحميد .
(٥٠) همع الهوامع للسيوطى ، ط/مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ